الحمـــايـــة

مجلة إعلامية تصدر عن المديرية العامة للحماية المدنية - العدد 34 ديسمبر 2023

غزّة ...
الدفاع المدني في قلب المعركة

من خطابات رئيس الجمهورية

الذكرى 69 لإندلاع ثورة التحرير المجيدة الفاتح نوفمبر 1954

«... تأتي مناسبة هذه الذكرى الخالدة مُتزامنة مع التداعيات الخطيرة لتمادي الاحتلال الصهيوني في عُدوانه السّافر على الشعب الفلسطيني واستمراره في اقتراف جرائم الإبادة المتكررة في قطاع غزة، وإن الجزائر التي كانتْ دائمًا إلى جانب الشعب الفلسطيني قولاً وفعلاً، وفي الوقتِ الذي تُجدّدُ فيه دعوتَها لكل الأطراف الإقليمية والدّولية من أجل السعيّ إلى إحداثِ استفاقة عاجلة لضمير المُجتمع الدولي ووَقْفِ العُدوان المُتعجرف على الأطفال والنساء والشيوخ، تُؤكِدُ ثباتَ مَوقفِها المُعبّر عن الوفاءِ لتاريخنا المجيد، ولرسالة نوفمبر الخالدة في نُصْرةِ الحقّ والتّمسُّك بدعْمِ الشّعبِ الفلسطيني وقضيته العادلة، والتّضامُن اللامحدود واللامشروط معه في هذه الظروف الخاصة، وتَدعو كلّ الضمائر الحيّة والإرادات الصادقة النزيهة إلى رَدْعِ الجريمة الكاملة الأركان ضدّ الإنسانية التي يَقْترفها الاحتلال على مَرْأَى من العالم...»

الذكرى 62 لمظاهرات 11 ديسمبر 1961

«...إن نفسَ إرادة الحياة والتحرر لا يمكن وأْدُها بفظائع القَصْفِ وبشاعة التّدْميرِ وخطَطِ التّهجير الإجباري وسيناريوهات التطهير العرقي التي يتمادى فيها الاحتلالُ الصهيوني ضدّ أشقّائنا في فلسطين المُحتلّة.. وبجرائم الإبادةِ وجرائمِ الحرب التي يَستَمِرّ في ارْتكابها مُنْذُ شَهرَيْن في قِطاع غزّة.. والتي سيَكْتُبُ التّاريخ كُلّ مَنْ يَقِفُ وراءَها في عدادِ مُجْرِمي الحرب وأعْداءِ الحياة والإنسانية...»

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين إلى يوم الدين

ونحن نحتفي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ظروف خاصة ، وأليمة يطبعها عدوان الاحتلال الهمجي على قطاع غزة والأراضي المحتلة ، نجدد بهذه المناسبة التأكيد على التزام الجزائر الثابت بدعم الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني ، وقضيته العادلة في سبيل استرجاع كافة حقوقه غير القابلة للتصرف أوالمساومة ، وعلى رأسها حقه في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من جوان 1967 وعاصمتها القدس الشريف ، وفق القرارات الأممية والمرجعيات الدولية ذات الصلة .

إنّنا ، وإذ نستذكر بإجلال التضحيات الجسيمة للشعب الفلسطيني ومعاناته الطويلة من المكائد والمحن التي استهدفتْ أرضه ووحدته ومقدّساته ، نتوجه بتحية إكبار إلى هذا الشعب الصامد رغم كل الانتهاكات الفظيعة التي يتعرض لها ، والمحاولات اليائسة لتصفية قضيته ، والإجهاز على الأسس التي يُمكن أن يقوم عليها أي حلٍّ يضع حدًّا للاحتلال ، وينهي مأساة الأشقاء الفلسطينيين .

يأتي هذا اليوم التضامني في سياقٍ يُواجه فيه الشعب الفلسطيني في ربوع أراضيه ، لاسيما في قطاع غزة ، عُدوانًا إجراميًا فظيعًا يَستهدف تصفيته عرقيا ، فالاحتلال الصهيوني الذي فشل في إطفاء شعلة النضال والكفاح في قلب هذا الشعب الصامد ، يحاول هذه المرة من خلال ارتكاب جرائم شنيعة من مصاف الجرائم ضد الإنسانية والفصل العنصري وجرائم الإبادة إلى إزالته وجوديا ، وهووضعٌ يُضاف إلى الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة ، ويشكل إمعانا في التقتيل والتدمير والتجويع والتيئيس وضربا للإنسانية في صميم مبادئها .

يحدث كل هذا في وقتٍ يُظهر فيه المجتمع الدولي ، وأجهزة منظمة الأمم المتحدة المختصة ، فشلا معيبا وخطيرا في إيقاف آلة الحرب الجنونية المسلطة على شعبٍ أعزل ، وهوما يضع على عاتقنا نحن دعاة السلام العادل ، مسؤولية بذل المزيد من الجهود ، والعمل على إعلاء مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، وتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني ، ووضع حدٍّ للظلم التاريخي المُسلَّط عليه ، وعلى التَّحرُّك الفوري والعاجل من أجل إنقاذ مسار السلام الذي يعرف انسدادًا غير مسبوق ، ولن يكون ذلك ممكنا إلا من خلال إجبار الاحتلال على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية ، والالتزام باحترام قواعد القانون الدولي ، والمضي قدما في تعزيز المكاسب القانونية والدبلوماسية للشعب الفلسطيني ، خاصة من خلال تكثيف الجهود لتمكين فلسطين من الحصول على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة .

وبهذه المناسبة ، أُجدد رفض الجزائر التّام لكل المحاولات الرّامية إلى طَمْس هذه القضية العادلة ، سواء من خلال فرض سياسة الأمر الواقع التي يسعى الاحتلال عبرها إلى المساس بهوية المقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي المحتلة ، أوتغيير تركيبتها الديمغرافية عبر سياساته الاستيطانية ، أومحاولات القفز على حقائق التاريخ والشرعية من خلال صفقات وهمية لن تغير من جوهر القضية شيئا ، بل إن مصيرها كما أكدته كل التجارب التاريخية السابقة ، آيل إلى الزوال ولوطال الزمن .

ختاما ، أودُّ أن أؤكد أن الجزائر التي دفعتْ الثمن غاليا لاستعادة سيادتها واستقلالها ، والتي كانت أرضها شاهدة على إعلان قيام الدولة الفلسطينية قبل خمس وثلاثين سنة ، ستبقى على العهد داعمةً لقضايا التحرر ولن تَألُوجهدًا في دعم صمود الشعب الفلسطيني حتى ينال حقوقه كاملةً غير منقوصة .

الفهـرس

الإفتتاحية 01

الحدث : طواقم الدفاع المدني في غزة بين مطرقة الإستهداف وسندان الظروف... 03

مهمات : فرق البحث والإنقاذ بدرنة 05

ملف 07

- حرائق الغابات 2023
- الوقاية والأمن عبر الطرق - المقاربة الوطنية لإدارة الأمن المروري

إحصائيات : دراسة تحليلية لإحصائيات حوادث الغرق..... 22

دراسات 27

- سلوك المخاطرة ودوافعه عند الشباب
- دور الحماية المدنية في تعزيز التنمية الاقتصادية

إجتماعيات : هياكل الصّحة بالحماية المدنيّة والتكفّل بالأعوان 34

تكوين 37

- تكوين دولي في حرائق الغابات
- دورات تدريبية في تسّيير الأزمات الإنقاذ الجبلي والغوص

نشاطات 39

- المديـر العّـام يشـارك أشـغال الـدورة 56 للمجلس التنفيذي للمنظمـة الدولية للحمايـة المدنية
- حضور متوسطي للحماية المدنية الجزائرية

تعاون 41

- تعاون جزائري-روماني
- تعاون جزائري -ليبي

التحضّير البدني والرياضي لأعوان التدخّل 42

فعاليات : تمرين كمبائي إفريقيا 2023 44

ندوة تقييمية لموسم الإصطياف..... 46

إجتماعات : الإنتقال من تسيير الكوارث إلى الوقاية والحدّ من أخطارها 48

التضامن المجتمعي أثناء الكوارث 49

متفرقات 51

العدد 34

مجلة تصدر عن المديرية العامة
للحماية المدنية

مدير النشر
العقيد بوعلام بوغلاف

إعداد وتحرير
النقيب سميرة بودلال
النقيب حميدة مباركية

ساهم في هذا العدد
الرائد عبد الحفيظ بن شيخة
النقيب نعيمة رابحي
الملازم الأول يوسف عبدات
الملازم الأول طارق حمداس
الملازم الأول حمزة بن جدي
الملازم الأول أنور دبي
المساعد لخضر بن علي

الصور الفوتوغرافية
العريف زبوجي رشيد
الآنسة غازي أمينة

المقر
5 شارع أحمد قارة - بارادو
حيدرة - الجزائر
Tél.: (213) 023 56 84 83
Fax : (213) 023 56 84 86

تصميم وإنجاز وطبع
المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار
وحدة رويبة

البريد الإلكتروني
revue.protectioncivile@gmail.com

طواقم الدفاع المدني في غزة

بين مطرقة الإستهداف وسندان الظروف

تشنّ قوّات الاحتلال الصهيوني منذ السّابع أكتوبر الماضي حرب إبادة جماعية يرتكبها جيش الإحتلال ضدّ الشّعب الأعزل في قطاع غزة بالقتل الهمجي للمدنيّين من الأطفال والنّساء وبقصف المنازل الآمنة وهدمها فوق رؤوس ساكنيها بالصواريخ، مستهدفا كل شبر في غزة بالغارات المُكثّفة التيّ وُصفت بأنّها الأعنف على الإطلاق، تأتي ردًا على عملية «طوفان الأقصى» التّي نفّذتها الفصائل الفلسطّينية، وترتكب قوات الاحتلال الصهيوني أبشع المجازر بحق الشّعب الفلسطيني، بقصف طيرانها الحربي للمستشفيات والأحياء السّكنية الآهلة، وسقوط آلاف الشهداء والجرحى والمفقودين تحت الأنقاض، لقد فجرّت الحرب عقودا من الحصار والقمع الذّي يمارسه الاحتلال على قطاع غزة منذ عام 2007.

في غزّة، وحتى هذه السّطور تستهدف مستشفيات التّي صارت أغلبها خارج الخدمة، إذ تعرضت 141 مؤسسة صحية للقصف، منها 23 مستشفى و53 مركزا صحيا في ظّل ما يفرضه الإحتلال من حرمان من الغذاء، الماء، المستلزمات الطبية والكهرباء يصّر فيها الغزاويون على العيش رغم أحلك الظروف، في يوميات يطبعها الدّمار والموت.

وفي ظّل احتلال يضرب بكل الاتفاقيات والمواثيق الدولية عرض الحائط، تُستهدف طواقم الإسعاف من رجال الدفاع المدني، حيث أُعلن عن استشهاد 35 فردا، وجرح أكثر من 100 آخرين و تسجيل حالات بتر عديدة، كما تستهدف الغارات مقار الدفاع المدني بكل القطاع، وتستهدف بشكل مباشر سيارات الإسعاف، شاحنات الإطفاء وخزانات المياه

التي تموّلها، كما أعلن الهلال الأحمر الفلسطيني عن حالات انتهاك اُرتكبت بحق عناصره الطبية منذ بدء العدوان الذي خلّف بعد أكثر من 80 يوما من العدوان 674 20 شهيدا، 535 54 مصاب منهم 8000 طفل، 6200 امرأة، 311 شهيدا من الطّواقم الطّبية، و97 صحفيا، وفقدان 7000 شخص تحت الأنقاض ممن لا يزال مصيرهم مجهولا، فيما بلغ عدد النازحين 1.8 مليون.

إمكانات الدفاع المدني الفلسطيني لا تتناسّب مع حجم الدّمار الهائل في غزّة، و أعداد المفقودين تزداد بشكل مخيف، والقطاع يحتاج إلى معدّات ثقيلة لرفع أنقاض وركام مئات المنازل والبنايات وآلاف الوحدات المتضرّرة التي دمرت كليّا، فقد أدّت عمليات القصف الكثّيفة والمتواصلة إلى تغييّر معالم المدينة، التي تلقت آلاف الغارات الجوية والقذائف المدفعية، إلى جانب تقسيّم القطاع، وتشدّيد الحصار لتطويقه وإجبار السّكان على الرحيل إلى الجنوب، في حين يتواصل القصف في الجنوب، مما يتركهم دون أماكن آمنة يلجؤون إليها.

ويعانيّ القطاع من انقطاعات خدمات الاتصالات والإنترنت، الأمر الذّي يُؤثر على عمل الفرق التّي تعتمد على صوت الاستغاثات والانفجارات و سّيارات الإسعاف التّي تصل المستشفيات، لتتحرّك الطواقم الميدانية بناء على سماع هذه الصافرات من جهة، أوإبلاغ النّاجين من مناطق القصف لأحد نقاط الدفاع المدني في المدينة لتتحرّك على إثره فرق الإنقاذ، ويتعمّد جيش الاحتلال قطع الاتصالات لارتكاب المزيد من الجرائم داخل غزة التّي تعيش كارثة إنسانية داخل أكبر السجون والمعتقلات المفتوحة في القرن 21 أين يُستهدف الأطفال، النّساء، الأطباء وطواقم الإسعاف.

ويُتابع عناصر الدفاع المدني عملهم بإرادة من حديد، أيدي ورؤوس عارية، وعتاد لا يغني من جوع، يجابهون أقسى الظروف، إذ يحتاج القطاع في الظروف (العادية) إلى أكثر من 2000 عنصر، إلاّ أنّه يعمل بحوالي 700 عنصر، تعترضهم تحدّيات صعبة، تبدأ بالمشاهد الإنسانية المؤلمة والصّادمة، للشهداء والجرحى الناجين ولذويهم ممّن علقوا تحت الأنقاض ولم تتمكّن الفرق من انتشالهم لانعدام الإمكانات ولخطورة المواقع، وتهديد غارات القصف والدبابات، وعملت الفرق المنهكة منذ اللّحظات الأولى للهدنة على مسح المناطق الممكنة في غزة وشمال القطاع في مشاهد لم يرق إليها خيال صُنّاع أفلام الرّعب والسينما العالمية ، وتؤكد أنّ 90 ٪ من الجثث المنتشلة خلال هذه الفترة كانت في مرحلة تعفن متقدّمة.

استجابت المدّيرية العّامة للدفاع المدني منذ اللحظات الأولى إلى آلاف نداءات الاستغاثة، نتيجة للاستهداف المتكرّر والمتزامن للمنشآت المدنية والمباني المأهولة بالسّكان في مهام تفوق قدرات الدفاع المدني، التي قامت بتوزيع مركبات الإطفاء والإنقاذ على محافظات قطاع غزة، والتي لم تستطع الاستجابة والتدخل في كل الحالات في ظل تهالك المعدات وتوقف العديد منها عن العمل، وناشدت في بياناتها العالم بتوفير مركبات إطفاء وإنقاذ وتوفير أجهزة الكشف عن الأحياء تحت الأنقاض، مع ضرورة توفير معدات ثقيلة «حفارات ورافعات»، إضافة إلى أجهزة وأقنعة تنفس، وتوفير طواقم انقاذ مجهّزة، وضرورة فتح المعابر وتوفير الاحتياجات الإنسانية اللازمة للمواطنين، ودعم وإسناد الطواقم العاملة بطواقم بكامل معداتها وأجهزتها، وكذلك الإمداد بالوقود من أجل استمرار خدمات الدفاع المدني في إنقاذ الأرواح ■

فرق البحث والإنقاذ بدرنة

بعد زلزال سوريا وتركيا شهر فيفري، هاهي الجزائر تبين للمرة الثانية سنة 2023، مواقفها الإنسانية الدولية بتضامنها مع الشعوب وقت والأزمات، وترسي مبادئ التعاون الدولي، خاصة دول الجوار، لتشّد فرق الإنقاذ الرّحال إلى ليبيا في مهمة أخرى على إثر إعصار دانيال الذّي دمّر مدينة درنة «عروس المتوسط» الواقعة شرق البلاد، والتّي يبلغ عدد سكانها 100 ألف نسمة، أدى إلى انهيار سدّين تسبّبا في حدوث فيضانات جرفت سّيولها كل شيء، وألحقت خسائر هامة في البنَى التحتّية بكل من درنة، البيضاء، سوسة، المرج، بطاح، شحطاط، تلميتة، برسيس، تكرة والأبيار، وتسبّبت في مقتل أكثر من 4 آلاف شخص وإصابة الآلاف الآخرين، وخلّفت ضحايا كثيرين في تعداد المفقودين.

على إثر كارثة 12 سبتمبر أرسلت السّلطات الجزائرية، فريق إنقاذ الحماية المدنية، ومساعدات إنسانية، تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية السيّد عبد المجيد تبون، حيث باشرت المديرية العامة للحماية المدنية عمليات التحضير لانطلاق فريق البحث والإنقاذ في الأماكن الحضرية، وفريق الغطاسين بمثل ما هومعمول به في عمليات التدّخل في مثل هذا النوع من الكوارث، ليتوجه بعدها فريق الإغاثة إلى مطار بوفاريك العسكري، يضم 101 عونا من مختلف الرتب والتخصّصات، (فرقة إدارة العمليات، الفرقة اللوجستيكية، فرق البحث والإنقاذ، الفرقة السينوتقنية، فرقة الغطاسين والفرقة الطّبية المختصّة في طب الكوارث وعلم النفس)، أين أشرف السيّد المدير العام للحماية المدنية العقيد بوعلام بوغلاف،

رفقة السّيد العميد قائد القاعدة الجوّية ببوفاريك، على توجّه الفريق الذي يقوده العقيد فؤاد لعلاوي إلى ليبيا، على متن طائرة للجيش الوطني الشعبي الجزائري، وأُستقبل فريق الإنقاذ لدى وصوله مطار طرابلس الدولي، من طرف وفد وزاري وممثلي البعثة الدبلوماسية الجزائرية بليبيا، ليتنقّل بعدها إلى مطار الأبرق، ومنه إلى مدينة درنة الليبية يوم 14 سبتمبر، أين باشر الفريق عمله في السّاعات الأولى من وصوله بتنصيب قاعدة العمليات، قاعدة لوجستية ومركز قيادة عملي، وأجرى عمليات الاستطلاع للتعرّف على المنطقة بالتنسّيق مع فرق الإنقاذ الدولية المتواجدة بدرنة، وكُلّف الفريق الجزائري بقطاع عمل أوّل بوسط مدينة درنة، وثاني على مستوى ساحل شرق المدينة، تمركزّت العمليات في الأيّام الأولى على البحث في القطاعات العملياتية وعلى مستوى البحر، وكانت فرق التدخّل تعمل بالتنسيق مع باقي الفرق المتدخلة والسّلطات المحلّية اللّيبية، وخلية متابعة الأزمات بالمديرية العّامة للحماية المدنية.

توّسع قطاع عمل الفريق الجزائري في اليوّم الثاني إلى الميناء وخليج السّاحل الشرقي لدرنة، وتنقّل الأعوان سيّرا لمسافة 6 كلم، نظرا لصعوبة المسّلك المؤدي إلى قطاع التدخّل، وارتفاع الصخور وحالة البحر غير المستقرّة، ليتمكن فريق الغطاسين من مباشرة عمليات البحث وانتشال الجثث وسط الركام والحطام على مستوى الخليج، واستمر عمل فريق الإنقاذ الأوّل إلى غاية يوم 21 سبتمبر، وكانت الحصيلة أن قام بانتشال 198 ضحّية، وحظي قبل رحيله بتكريم سلطات مدينة درنة، اعترافا بمجهوداته في عمليات الإغاثة، وأُستخلف بفريق ثاني يضمّ 87 فردا بنفس التركيبة والتخصّصات، وفريقا للبحث والإنقاذ البحري، أشرف على الفوج العقيد

خليفة مولاي، وتواصّلت عمليات البحث والإنقاذ على طول الشّريط السّاحلي شرق درنة، مع القّيام بعمليّات تعرّف وبحث في المناطق العمرانية، تلبيةً لنداءات النّجدة التّي كانت تصله من مواطني المدينة، وتمكن من انتشال عدد من الضحايا بالمناطق الحضرية وعلى مستوى صخور الشريط السّاحلي ومن وسط البحر.

إقترح الفريق، بعد موافقة السّلطات الليبية، خطة عمل مشتركة بالتنسّيق مع جميع الفرق المتدخّلة خلال اجتماع بمقر البعثة الجزائرية، تمثلت في القيام بعملية مسح وبحث مشتركة واسعة النّطاق، أشرف فيها على عمليات البحث والتنسيق بين المتدخلّين، أسفرت عن انتشال العديد من الضحايا، وقام الفريق منذ 21 إلى غاية يوم 30 سبتمبر من انتشال ماعدده 146 ضحية، ليصل عدد الضحايا الإجمالي 433 ضحّية، وكُرّم الفريق بدوره بوسام درنة الشرفي، لتنال جهود البحث والإنقاذ الجزائرية إشادة السّلطات الليبية والفرق الدولية المتدخّلة.

وعلى ضوء مهّمة الإغاثة التي أدّتها فرق الإنقاذ الجزائرية، حلّ يوم الثامن نوفمبر الماضي سعادة سفير ليبيا بالجزائر السّيد صالح همّة بكده، في زيارة قادته إلى الوحدة الوطنية للتدريب والتدخّل، أين كان المدّير العّام العقيد بوعلام بوغلاف في استقباله رفقة إطارات من المركزية والوحدة الوطنّية، وجدّد المدير العام تعازيه للشعب اللّيبي وعائلات الضحايا، وأعرب سعادة السفير من جانبه عن عمق العلاقات التّي تربط الشّعبين والبلدين، وقدّم خالص شكره للدولة الجزائرية ولقطاع الحماية المدنية مشّيدا باحترافية فرق الإنقاذ، كما ثمّن الزّيارة معتبرا إياها فرصة للتّعاون بين جهازي الحماية المدنية للبلدين، ومناسبة لتكريم فريقي البحث والإنقاذ المشاركين في عمليات البحث والإغاثة بدرنة ■

حرائق الغابات 2023

جاءت حرائق صائفة 2023، على خلفية موجة حرّ قاسية لا سابقة لها، مسّت العالم كلّه، وشهدت فيها منطقة شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط درجات حرارة تجاوزت 40 درجة مئوية، تسبّبت معها قوة الرّياح في تغيير اتجاه النّيران بشكل عشوائي، ساهمت في اندلاع حرائق مهولة في عدد من المناطق الغابية والحقول الفلاحية المتاخمة للتجّمعات السكانية بأكثر من 16 ولاية في شمال وشرق الوطن، إذ بلغت درجات الحرارة حينها 48 درجة مئوية، ما تسبّب في وفاة 24 مدنيا و10 عسكريين بمنطقة واد داس ببني كسيلة، وعشرات المصابين خلال محاولات السّيطرة على الحرائق.

قدّم السيّد الرئيس عبد المجيد تبون على إثرها تعازيه لعائلات ضحايا الحرائق من مدنيين وعسكريين، جاء في نص برقية التعزّية «بقلب يعتصر ألما وحزنا، راض بقضاء الله وقدره، تلقّيت بعميق الأسى والحزن وبالغ التأثر نبأ الفاجعة الأليمة التي أودّت بحياة مواطنينا من المدنيين وأفراد من صفوف الجيش الوطنّي الشّعبي، جراء حرائق الغابات التي اجتاحت بعض ولايات الوطن» وأكّد «تضامن الدولة المطلق في هذه الظّروف العصيبة مع عائلات الضحايا».

وسجّلت ولايات بجاية والبويرة وجيجل، الحرائق الأوسع رقعة بفعل الرّياح القوّية التّي شهدتها هذه المناطق، حيث امتدّ بعضها إلى القرى المأهولة بالسّكان، أين تمّ إجلاء المئات ببلدية فناية بدائرة القصر، وبلدية زبربر بدائرة الأخضرية، ورصدت مصالح الحماية المدنية 97 حريقًا في غابات 16 ولاية، وسط محاولات الأعوان وأفراد الجيش الوطني الشعبي والمواطنين للتصدّي للحرائق، وأقحمت طائرات بيريف 200 التابعة للجيش، والطائرة المستأجرة من نفس النوع في عمليات الإطفاء، إلى جانب قرابة 8000 عون حماية مدنية، شاركوا في عمليات الإخماد أرضا، و529 شاحنة من مختلف الأحجام.

وقام السّيد إبراهيم مراد، وزير الداخلية الجماعات المحلّية والتهيئة العمرانية، مرفوقا بالمدير العام للحماية المدنية العقيد بوعلام بوغلاف بزيارة إلى المناطق المتضرّرة، للوقوف على عمليات الإخماد، وكذا معاينة حجم الخسائر، واطلّع بالزبربرعلى ظروف عمل فرق أعوان الحماية المدنية، وعمليات التكفّل بالمواطنين، تأكيدا على حرص رئيس الجمهورية على تواجد الدولة إلى جانب المواطن، وبالمحطة الثانية من المعاينة الميدانية، تفقد الوزير المناطق المتضررة بولاية بجاية أين تابع عمليات الإخماد من خلال الطلعات الجوية لطائرات الإطفاء ،وأكد خلال معاينة الرتل المتنقل ببلدية أدكار على ضرورة إبقاء درجة التأهّب، كما أشاد بتجنّد أعوان الحماية المدنية وكل الأسلاك الأمنية، وأفراد الجيش الوطني الشعبي لمجابهة هذه الحرائق وحماية الأرواح.

وأثنى على المساهمة الكبيرة للمواطنين وسمات التلاحم التي

تُميّز أبناء الجزائر، كما إستمع إلى انشغالات المواطنين وأكد مباشرة عمليات معاينة الأضرار وتعويض المتضرّرين، وتنقّل السّيد الوزير رفقة وزيرة التضامن والأسرة وقضايا المجتمع لتقديم التعازّي لأسر شهداء الواجب من أفراد الجيش الوطني الشعبي بولايات ميلة، سطيف، الطارف.

حملة حرائق الغابات

شهد صيف سنة 2023، ارتفاعا قياسيا لدرجات الحرارة بالمناطق الشمالية، نتيجة للموجات المتتالية القادمة من الجنوب والمعروفة باسم «سيروكو»، والتّي تُسّاهم في تسريع جفاف النباتات، وارتفاع خطر نشوب حرائق الغابات وانتشارها، وعرفت حملة مكافحة الحرائق الممتّدة من 1 جوان إلى 31 أكتوبر، اندلاع 1052 حريق، تسبّبت في إتلاف ما مجموعه، 41594.12 هكتار في مختلف الأصناف النباتية (الغابات، الأدغال، الأحراش، الأشجار الجبلية المثمرة والحلفاء)، وشهد شهر جويلية خاصّة، اندلاع عدد هائل من الحرائق بولايات بجاية، البويرة، تيزي وزو، جيجل، سطيف، سكيكدة، بومرداس والطارف، نجمت عنها خسائر هامّة في الغطاء النباتي، سجّلت فيه مصالح الحماية المدنية وفاة 20 ضحية إثر حرائق غابات ببلديات توجة وبني كسيلة، إلى جانب العشرات من المصابين بالحروق، و3 وفيات بمعالة ولاية البويرة بعد الحريق الهائل الذّي اندلع بغابات منطقة بريشة والذّي تسبّب في إصابة عدة أشخاص وإتلاف العديد من الممتلكات، ووفاة شخص بعد إجلائه إلى مستشفى بومرداس، على اثر إصابته بحروق من الدّرجة الثالثة أثناء حريق غابة ببلدية تيمزريت، ولم تستبعد السّلطات افتعال الحرائق بالنظر لعددها غير المعهود، وتزامن اندلاعها، حيث أوقفت مصالح الدرك الوطني العديد من الأشخاص بتهمة الاشتباه في الإشعال العمدي وإحالتهم إلى القضاء.

لم تدخّر المديرية العامة للحماية المدنية، أي جهد في سبيل توفير الإمكانيات المادية والبشرية وتسخيرها طيلة فصل الصيف، وفق إستراتيجية عملياتية مدروسة، للتصّدي لحرائق الغابات والمحاصيل الزّراعية والتقليل من حجم الخسائر، فبالإضافة إلى التغطية العملية التي تَضمنها 790 وحدة تدخل عملياتية للحماية المدنية، موزّعة عبر التّراب الوطنّي لمجابهة مختلف الأخطار، تم وضع 65 رتل متنقّل لمكافحة حرائق الغابات، ودعم وحدات التدخّل أثناء عمليات الإخماد، مجهّزة بشاحنات إطفاء وأعوان تدخل، تلقوا التكوين المناسب، مجهزين بالعتاد اللازم لضمان الحماية الفردية والجماعية أثناء التدخلات، وتسخّير مروحيات المجموعة الجوّية لضمان الإطفاء الجوي ودعم فرق التدّخل في المناطق صعبة المسالك، بالإضافة إلى 6 طائرات إطفاء قاذفة للمياه بسعة 3000 لتر، استأجرتها السّلطات وُضعت تحت تصرف مصالح الحماية المدنية، بمطارات بجاية، الشلف وعنابة، لغرض ضمان سرعة التدخّل في مختلف مناطق الوطن، وأنجزت مروحيات الحماية المدنية ما عدده 62 رمية على المواقد المشتعلة، وأنجزت طائرات الإطفاء المستأجرة ما مجموعه 913 رمية لإخماد الحرائق عبر الولايات الشّمالية، كما سّاهمت الوسّائل الجوّية للجّيش الوطنّي الشّعبي في إخماد الكثّير من الحرائق من خلال تسخّير طائرة الإطفاء B-200 بسعة 12000 لتر، وقد أنجزت 240

رمية، وأنزلت مروحيات الإطفاء MI-26، ماعدده 480رمية على مواقد الحرائق.

في ظلّ تفاقم الحرائق نتيجة التغيّرات المناخية التيّ يشهدها العالم والتي تعتبر السّبب الرئيسي في استفحال هذه الظّاهرة وفي صعوبة مواجهتها حتى عند الدّول التّي تمتلك الوسائل والتقنيات حديثة، تولي المديرية العّامة للحماية المدنية ملف حرائق الغابات والتقليل من آثارها السّلبية على الإنسان والبيئة الاهتمام البالغ، بتوفير الإمكانيات الضرورية والتنسّيق مع باقي المتدخلّين، اقتناء المعدّات الحديثة في الإطفاء، تفعيل وتحيّن المخططات العملية في الإطفاء، وتعتمد مصالح الحماية المدنية برنامج إجراءات استباقية قبيل موسم كل صيف، يركّز على الولايات ذات الطابع الغابي والزّراعي والولايات الجنوبية المعنية بثروات النخيل، من خلال عمل وقائي وتوعوي جواري، بالتقرّب من سكان المناطق الغابية وحثهم على الالتزام بالتدابير الوقائية، وبمرافقة الفلاحين أثناء عمليات الحصاد والدرس لتفادي انتشار حرائق الحقول الزراعية إلى الغابات المجاورة.

في حصيلة مكافحة حرائق سنة 2023، يتبيّن من خلال توزيع المساحة الإجمالية المتلفة حسب نوعية الأصناف النباتية (الشكل1)، أن مساحة الغابات تُشكّل أكبر الخسائر الناجمة عن الحرائق بمساحة 11487.04 هكتار أي ما يُمثّل 27,61% من مجموع

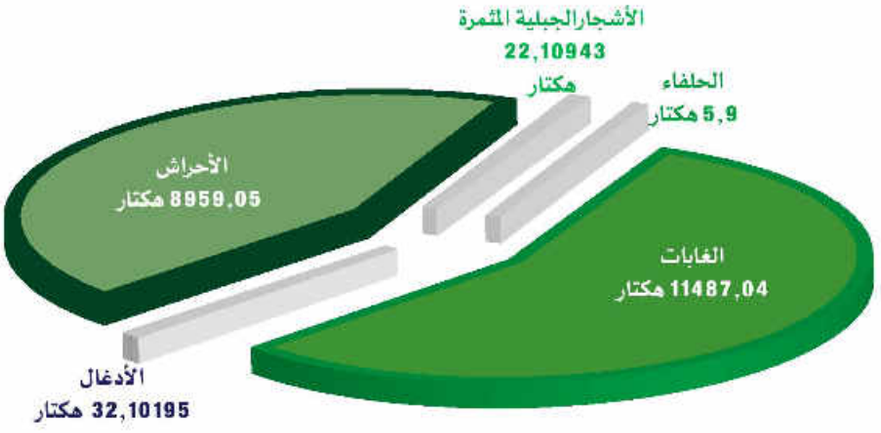

الشكل1 : توزيع المساحة الاجمالية المتلفة حسب الأصناف النباتية

المسّاحة المحروقة، ويتعرّض الغطاء الغابي لإتلاف آلاف الهكتارات منذ سنوات.

كما عرفت الأشجار الجبلية المثمرة خسائر معتبرة شكلّت ما يُقارب 26,30% من المسّاحة الإجمالية المحروقة، متبوعة بمسّاحة الأدغال بنسبة 24,51%، والأحراش بنسبة 21,53%.

ويُبيّن توزيع المسّاحة الإجمالية المحروقة من الغابات، الأدغال، الأحراش، الأشجار الجبلية المثمّرة والحلفاء في (الشكل 2)، أنّ شهر جويلية سجل ذروة عدد الحرائق التي خلفت أكبر الخسّائر، إذ تمثل 66 % من المسّاحة الإجمالية المحروقة والمُتلفة، ويعود للإرتفاع القياسي لدرجات الحرارة في المناطق الشّمالية وموجات الحرّ المتّتالية خلال الشهر، كما شهدت باقي الأشهر خسائر معتبرة ومتقاربة، باستثناء شهر جوان ■

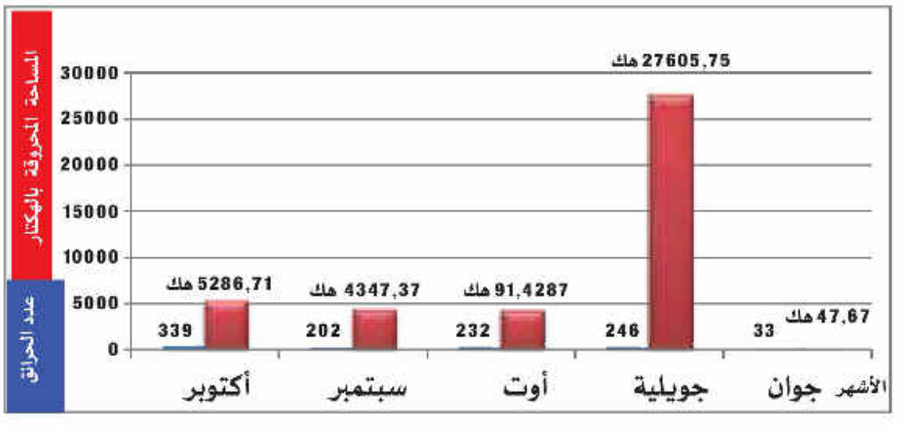

الشكل 02 : التوزيع الشهري للمساحة الإجمالية المحروقة

صيف 2023، العالم تحت وطأة حرائق الغابات

في تونس وتزامنا مع موجة الحرّ العالمية، اندلعت 7 حرائق نهاية شهر جويلية، بمرتفعات محافظات جندوبة، باجة، سليانة وبنزرت حسب مصالح الحماية المدنية التونسية، وصلت إلى المناطق السكنية المجاورة وأتت على مساحات شاسعة، ساهم الجيش وجهاز حراسة الغابات إلى جانب أفراد الحماية المدنية في إخمادها والتيّ زادت قوة الريّاح من صعوبة السّيطرة على انتشارها، وسُجّلت أكبر هذه الحرائق في منطقة ملّولة بمحافظة جندوبة شمال غربي البلاد، والحريق الذّي نشب بجبل حمام بياضة في محافظة سليانة (شمال غرب)، وبسبب الرياح القوية طال الحريق منطقة تيبار في محافظة باجة (شمال غرب)، كما اندلعت النيران في جبل غزالة بمحافظة بنزرت (شمال)، إضافة إلى سلسلة من الحرائق في منطقة شنني من محافظة قابس (جنوب شرق)، وفتحت السّلطات التونسية تحقيقات أولية للكشف عن ملابسات اندلاع الحرائق، في ظل وجود شبهات اشتعال بعضها بفعل فاعل بالنظر إلى تسلسلها الزّمني، تمّ إسعاف عدد من المواطنين وإجلائهم إلى المستشفيات بعد تعرضهم لحالات اختناق، مع عدم تسجيل خسائر في الأرواح البشرية.

وفي اليونان أودت حرائق الغابات التّي اندلعت في الجزر اليونانية في بدايتها بحياة 3 أشخاص من بينهم طّيارَين أثناء إخماد حريق بجزيرة إيفيا شرق أثينا، كما أتت الحرائق على المنازل المتاخمة، ممّا اضطر السّلطات إلى إجلاء أكثر من 20 ألف شخص من منازلهم جنوب جزيرة رودس، وكافح المئات من رجال الإطفاء، تدعمهم قوات من تركيا وسلوفاكيا للسّيطرة على النّيران المستعّرة على جزيرة رودس بسبب الطّقس الحّار وقوة الرّياح، حيث احترقت 10 % من مساحة الجزيرة، وفتح المدعي العّام بالجزيرة – التيّ تُعدّ إحدى أكبر جزر البلاد – تحقيقا في أسباب الحرائق ومدى استعداد السّلطات للاستجابة لها.

كما طالت الحرائق أيضا جزيرة كورفو، أين تمّ إجلاء نحو2500 شخص، وقضى الحريق الهائل في شمال شرق البلاد على 20 شخص من المهاجرين المختبئين في الغابة، جنّد له 500 رجل إطفاء، 100 مركبة و7 طائرات و3 مروحيات، وقضى على 77 ألف هكتار، وهوأكبر حريق بالقارة الأوربية منذ سنوات، طال محمية داديا موطن أنواع كثيرة من الطّيور الجارحة، وأشارت تقديرات المرصد الأوربي لحرائق الغابات، أن الحرائق أتت على 120 ألف هكتارا، ما يزيد عن 3 أضعاف المتوسط السّنوي منذ عام 2006.

في إيطاليا وفي نهاية شهر جويلية، دمّرت الحرائق أكثر من 100 بلدية خلال يومين وألحقت أضرارا بقيمة 260 مليون أورو، تم تنفيذ خلالها 3232 تدخلا بين بوليا، صقلية، كالابريا وسردينيا من قبل 9846 رجل إطفاء، وتزامنت العواصف

الرعدية الشّديدة في الشّمال الإيطالي وحرائق الغابات في جزيرة صقلية جنوبي البلاد، وغمرت المياه شوارع مدينة ميلانوالعاصمة الاقتصادية، وسقطت الأشجار على الطرق، ونزح الآلاف نتيجة حرائق كبيرة في مدن جنوب البلاد، وأُعلنت حالة الطوارئ في البلاد بسبب الحرائق في الجنوب والعواصف في الشمال، وفي جزيرة صقلية تم إعلان حالة الطوارئ في الجزيرة المتوسطية جراء الحرائق التّي انتشرت في عدد من مناطقها، إذ أجبرت السّلطات الصقلّية على إغلاق مطار باليرمو.

وفي البرتغال أجلت السّلطات مئات الأشخاص بعد انتشار الحرائق في غابات ضواحي العاصمة لشبونة، كإجراء احترازي بينما عملت فرق الإطفاء المدعومة بالطائرات على إخمادها، وتسبّبت الرّياح التّي وصلت سرعتها 60كيلومترا في السّاعة في إعاقة عمل فرق الإطفاء.

وفي كندا كانت حرائق الغابات هذا العام أسوأ بداية وأكثر شراسة واستمرارية منذ سنوات، حيث أجبرت حرائق الغابات آلاف السّكان على ترك منازلهم، نظرا لتصاعد ضباب دخاني انتقل إلى المدن الأمريكية المجاورة، وأتت بالفعل على آلاف الهكتارات، ما يقرُب 15 ضعف المتوسط في عشر سنوات الأخيرة، مع استمرار الطقس الحار والجاف، ورغم أن حرائق الغابات شائعة في كندا، فمن غير المعتاد أن تشتعل الحرائق في وقت واحد بالشرق والغرب، مما أدى إلى زيادة موارد مكافحة الحرائق وإجبار الحكومة الكندية على إرسال الجيش للمساعدة، ووصول مئات من رجال الإطفاء الأمريكيين إلى كندا لتقديم المساعدة، واندلع بعض أسوأ الحرائق في كيبيك بشرق البلاد، واضطر أكثر من 11 ألفاً من السّكان إلى إخلاء منازلهم في الإقليم.

كما حُطّمَت أيضاً العديد من سجلات درجات الحرارة على الإطلاق في وقت سابق من هذا الشهر في سيبيريا، حيث ارتفعت درجات الحرارة فوق 37.7 درجة مئوية.

وفي جزيرة قبرص، أتت الحرائق أتى على قرابة 20 هكتارا من الغابات وسط إحدى أطول موجات الحر في تاريخ الجزيرة، وتسبّب تطرّف المناخ في شهري جويلية وأوت في اضطرابات في جميع أنحاء الكوكب.

وأدت درجات الحرارة القياسية في الصّين والولايات المتحدة وجنوب أوروبا وشمال أفريقيا إلى اندلاع حرائق غابات مهولة ونقص في المياه وارتفاع عدد الإصابات والاختناقات.

وطالت حرائق الغابات دولا أخرى في حوض البحر الأبيض المتوسط، ففي تركيا اندلعت حرائق في مدن مانيسا وكهرمان مرعش وأنطاليا جنوبي البلاد، وفي اللاذقية بسوريا، أفادت وسائل الإعلام بنشوب حرائق في غابات ريف اللاذقية، وذكرت أنّ إرتفاع درجات الحرارة، ووعورة المناطق وطبيعتها الجبلية وامتداد الحرائق بسبب الرياح صعّب عملية السّيطرة على الحرائق ■

الوقاية والأمن عبر الطرق - المقاربة الوطنية لإدارة الأمن المروري

تُشكّل حوادث المرور ظاهرة مجتمعية نظرا لما تخلّفه من أرقام مخيفة في الوفيات والإصابات، إذ تبلغ حسب المنظّمة العالمية للصّحة، المليون قتيل والخمسين مليون جريح سنويا عبر العالم، بالإضافة إلى كمّ الخسائر المادية التي تتحمّلها اقتصاديات الدّول الأكثر عرضة لحوادث المرور بما يفوق 500 مليار دولار سنويا، والجزائر من ضمن الدّول التي تواجه الظاهرة التي تُخلّف سنويا آلاف الوفيات والجرحى، وتسجّل يوميا ما معدّله 10 إلى 12 وفاة، و100 جريح، وهي أرقام أقلّ ما يقال عنها مرعبة - رغم انخفاض جميع المؤشرات مابين سنوات 2015 إلى 2022 - الأمر الذّي دعا إلى ضرورة الإسراع في اتّخاذ التدّابير اللاّزمة للحدّ من تفاقم الظّاهرة، وجاءت أولى الخطوات مع بداية سنة 2016 من خلال تحويل ملف الأمن المروري من وصاية وزارة النّقل، لإشراف وزارة الداخلية، الجماعات المحلّية والتهيئة العمرانية، والبدء في التحضير لمقاربة تستجيب للوائح الأممية، ترتكز على إنشاء هيئة تُشرف على الملف، لها جانب عملياتي وتعمل على تطبّيق السّياسة الوطنية للوقاية من حوادث المرور، بالإضافة إلى هيئة عليا أخرى تقوم بتحدّيد توجهات السّياسة الوطنّية للسّلامة والأمن المرّوريين، أفضى هذا إلى استحداث المندوبية الوطنية للأمن في الطّرق كهيئة تعمل على تنفيذ السّياسة الوطنية للوقاية من حوادث الطرق تحت سّلطة السيّد وزير الداخلية، وتعتمد تنظيم الهيكلة الإدارية والمؤسساتية لوزارة الداخلية (مصالح الولاية والهيئات التنفيذية التابعة، الدائرة والبلدية)، وهي الهيكلة التّي تعمل على تنفّيذ السّياسة الوطنّية على المستوى الأفقي والعمودي، بالإضافة إلى المندوبيات الولائية عبر كامل التّراب الوطنّي، وإنشاء المجلس التّشاوري مابين القطاعات للوّقاية والأمن في الطّرق أوكلت له مهمّة تحديد الإستراتجية الوطنّية للأمن في الطّرق تحت سّلطة السيّد الوزير الأوّل.

أوكلت للمندوبية الوطنية للأمن في الطّرق، مهام التّشاور، التنسّيق والتخطيط مع المتدخلّين في مجال الأمن المروري من خلال اللّجنة القطاعية المشتركة واقتراح عناصر السّياسة الوطنية، تنظيم مجال الاتصّال والتّعاون في مجال الوقاية والأمن عبر الطرق وتسيّير أنظمة المعلومات المرتبطة بها، وأيضا مجال تنظّيم وتكوين امتحانات رخصة السّياقة، وتعمل المندوبية بالتنسّيق مع كل الفاعلين في المجال من خلال اقتراحات مواجهة اللاّمن المروري، تقوم على رؤية موّحدة، تُحدّد معلم الإستراتجية الوطنية للأمن في الطّرق، تُرجمت إلى مخطّطات عمل سّنوية ومتعدّدة السّنوات، حُدّدت فيها جملة من الأهداف الكمّية والنوعّية، ترتكز على ثلاث محاور كبرى - وهي محاور عالمية -، أولاها العامل البشري الذّي يُعنى بتكوين الأفراد وتوعّيتهم، إذ يُعّد أولى مسبّبات حوادث المرور في الجزائر وتتجاوز نسبته 90 %، وتتعلّق إجمالا بعدم إحترام قانون المرور، و(الرعونة) في استعمال الطريق، واتجهت السّياسة في هذا الجانب إلى تحسّين سلوكيات مستعملي الطّريق من خلال حملات التوعّية، التحسيس والتربية المرورية الموجّهة لشرائح المجتمع المختلفة، وردع المخالفين، ويشكّلان أهم عناصر تقويم سلوك الفرد بهدف تقليل تورّط العنصر البشري في حوادث المرور، وفي الجانب الثّاني راعت السّياسة تحسّين منظومة التّكوين ومدارسه، مع تحسين التدريب لنيل رخصة السّياقة بترقية مهارات السائقين، من خلال مراجعة الآليات وإضافة مواد ومواضيع جديدة تتماشى والحاصل في المجتمع، على رأسها مادة الميكانيك، والسّياقة في الوضعيات الخطيرة (السّياقة الليلّية)، كما ركزّت السّياسة على تحسين شروط الأمن عبر الطرقات من خلال تهيئتها والقضاء على النقاط السّوداء في إطار المخطط

الوطني الإستعجالي الذّي يشرف عليه السّادة الولاة بمشاركة كل الفاعلين في الملف، يُراعي الأولويّة ودرجة الخطورة، وتحسين منظومة إشارات المرور، وتركيز المشاريع على ازدواجية شبكة الطّرقات لضمان سلامة وأمن أفضلين، ومن جانب ثالث تشدّيد المراقبة التقنّية على المركبات بكل أصنافها، ومراجعة دفاتر شروط استيراد المركبات واشتراط معايير السّلامة المعمول بها، ومن بين العناصر التّي ترتكز عليها الإستراتجية الوطنية للوقاية والأمن في الطرق تكوين وتوعية مستعمل الطريق، وتهيئة الطرق وتعزّيز ملحقاتها والحرص على توفير شروط السّلامة بالمركبات باستغلال تكنولوجيات الإعلام في الوقاية المرورية والحدّ من مخاطر الطرقات.

تولي السّلطات ملف الوقاية والأمن عبر الطرقات، الأهمية البالغة، وتحفو مؤسساتها الإرادة الجادة في مكافحة حوادث المرور والتقليل من آثارها، وشكّل ملفا هاما باجتماعات مجلس الوزراء حيث تمّ طرحه للنقاش سنتي 2020 و2022.

وعن حصيلة حوادث المرور تقول السيّدة فاطمة خلاف، المكلّفة بالإعلام والوقاية بالمندوبية الوطنية للأمن عبر الطرق، أنّ موسم اصطياف سنة 2023، عرف إرتفاعا ملحوظا من حيث حوادث النقل الجماعي مقارنة بالسنة الماضية، وعرفت معه الحصيلة إرتفاعا في عدد الضحايا من القتلى والجرحى، وتُؤكّد على أنّ مجال الأمن المروري شأن الجميع، ومجال تدخل كل الهيئات، عمومية كانت أوخاصة، فئات المجتمع، المؤسسات الاقتصادية وكل القطاعات، والمندوبية هي حلقة التنسّيق بين كل الفاعلين، الأمر الذّي تبلور في إنشاء لّجنة الوّزارية المشترّكة للوقاية والأمن في الطّرق، تعمل على تنسّيق النّشاطات لتوحيد الجهود والرؤى، مناقشة وإثراء الاقتراحات كل حسب مجال اختصاصه، فنجاح أي سياسة يعتمد على ترابط عناصرها الثلاث العمل الميداني، مساهمة المجتمعات والتطّبيق الصّارم للقانون، وتشير إلى أن الجزائر تمتلك من الإمكانات المّادية والكفاءات البشرية، والترسانة القانونية ما يؤهلها للحذو في مصّاف الدّول التي حقّقت النتائج الإيجابية في هذا المجال واستتّب الأمن في طرقاتها.

كما تولي قيادة الدّرك الوطنّي ملف الأمن المروري أهمّية بالغة نظرا لما يكتسيه من اهتمام على جميع المستويات بتوفّير كل الإمكانات البشرّية والمادّية في إطار السّياسة الوطنية للوقاية من حوادث المرور عبر شبكة الطرقات ضمن إقليم اختصاص وحداتها من خلال إستراتجية فعالة، إذ يُغطي أفراد الدرك الوطني ما نسبته 85 % من شبكة الطرقات على اختلاف أنواعها سواء الطرق الوطنية أوالطريق السّيار، إستراتجية تسعى إلى التخفّيف من وتيرة حوادث المرور عبر شبكة الطرق الشاسعة للبلاد، ترتكز على مخططات عمل فعّالة، يتمّ تحيينها تماشيا والضّرورة، تسهر على تطبيقها وحدات الدّرك الوطني في الميدان، من خلال إعادة تنظيم وتوزيع التشكيلات اعتمادا على إحصائيات حوادث المرور (عدد القتلى والجرحى)، التّي يتمّ من خلالها تحدّيد الولايات والمحاور الأكثر عرضة لحوادث المرور، ومن خلال تكوين المورد البشري في اختصاص أمن الطرقات، خاصة تخصّص الدراجات النارية، وتقنيّ حوادث المرور المختصّين في المعاينة الميدانية الذّين يتمّ تكوينّهم على مستوى مدارس أمن الطّرقات (عين مليلة، المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام)، ويعد التكوين من أهم العناصر التي تعتمد عليه إستراتجية الدرك الوطني.

كما استحدثت قّيادة الدّرك الوطني مصلحة معاينة المركبات، وهي مصلحة مختصّة بالمعهد الوطّني للأدّلة الجنائية وعلم الإجرام، أين يتّم إعادة تمثيل مسارح جرائم حوادث المرور الخطيرة والمعقّدة من طرف خبراء المعهد ويتّم تبعا لنتائج التحقيقات توجيه التقارير

إلى المصالح المعنيّة، كما عمدت في إستراتجيتها إلى إنشاء وحدات أمن الطّرقات أهمّها فصائل الطّريق السّيار لتغطية أمنية أوسع، وتدخّل سرّيع خاصة بالنقاط السّوداء، تضمن عمليّات مساعدة مرتادي الطّريق وتسهيل انسيابية حركة المرور، وكذا إنشاء وحدات أمن عبر الطرقات أينما دعت الضرورة اعتمادا على إحصائيات الحوادث المسّجلة عبر كامل التّراب الوطنّي، ويُركز عمل وحدات الدرك الوطني أيضا على حملات التحسّيس والتوعية، جوارية وإلكترونية ومشاركة باقي الفاعلين في الميدان.

ومن ضمن ما لجأت إليه قيادة الدرك الوطني في السّنوات الأخيرة، استعمال المركبات المموّهة المزوّدة بالرادار لمحاربة المخالفات الخطيرة، التي تصنّفها الوحدات من الدّرجة الرابعة (التجاوز الخطير والمناورات، الإفراط في السّرعة ...إلخ)، وهي من الوسائل التي تعتمد عليها الوحدات في عمليات الوقاية، التحسيس والردع، تعمل إلى جانب السّدود الثابتة على امتداد شبكة الطّرقات، كما تستعمل وحدات أمن الطّرقات رادارات حديثة لتحديد السّرعات ووسائل تقنية حديثة ثابتة ومتحرّكة، ولجأت لاقتناء أجهزة حديثة للكشف عن الممنوعات (الكحول والمخدرات) لدى السّائقين المخالفين المتسببين في الحوادث وأثناء المراقبة الروتينية لعمليات تنقل المواطنين.

وحسب تصريحات الرائد سمير بوشحيط نائب رئيس مركز الإعلام والتنسيق المروري لدى قيادة الدرك الوطني، فإحصائيات حوادث المرور

ضمن إقليم اختصاص الدرك الوطني تُسجّل في كل مرّة إرتفاعا، خاصة تلك التيّ تتورط فيها حافلات نقل المسافرين، شاحنات الوزن الثّقيل والدراجات النّارية، وكلّها حوادث خطيرة تُساهم في إرتفاع الحصيلة السنوية لعدد الوفيات والجرحى، إذ سجّلت شهر جويلية ذروتها.

وسجّلت وحدات الدّرك الوطنّي عبر إقليم الاختصاص خلال العشر أشهر 7676 حادث مرور، خلّف وفاة 2639 شخص وإصابة 11881 آخرين، يُمثل فيها العامل البشري نسبة 92.86 %، وعامل المحيط 2.74 %، وعامل المركبة 4.40 %.

وتعود حسب الرائد مسؤولية الحوادث المسجّلة إلى تورّط السّواق الذكور من فئة الشباب المندفع ذوي رخصة السّياقة الأقل من 5 سنوات بنسبة تفوق 83 %.

كما راهنت قيادة الدّرك الوطني على استجابة السّلطات لأشغال تهيئة الطرق والمقاطع، كأحد حلول الوقاية من حوادث المرور، بالشّراكة مع قطاع الأشغال العمومية للعمل على تحسين الحالة المادّية لشبكة الطرقات، والمسّاهمة في القضاء على المحاور الخطيرة والنقاط السوداء، الشيء الذّي آتى ثماره ميدانيا بنسبة تصل 50 % من أشغال تهيئة الطرقات (مقطع الجباحية ولاية البويرة، مقطع بومدفع ولاية عين الدفلى)، والاستجابة لتهيئة المقاطع المختلفة، وتكييفها وحركة المرور، تزويدها بإشارات المرور الأفقية والعمودية، وتحديد سّرعة السّير بها، وكذا تزويدها بالإنارة الكافية، والقضاء على المداخل العشوائية للطريق السّيار، التّي تمّ غلق معظمها من خلال مشاركة المجموعات الإقليمية في أشغال اللّجان التقنّية وتقديم الاقتراحات المختلفة في هذا الشّأن، هذا وتعمل مصالح الدرك الوطني المختّصة على إعداد التقارير الدورية عن الحالة المادية لشبكة الطرقات، تُرسل إلى المصالح المختّصة والتي تتجاوب في كل مرّة مع محتواها خاصة في المناطق ذات الكثافة السّكانية والطرق المؤدية لولايات أقصى الجنوب، ولا يتوقف دور مصالح الدرك الوطني على استعمال الوسائل التقنية وتكوين الأفراد، بل يتعداه إلى المسّاهمة الفعالة في البحث عن أسباب حوادث المرور الخطيرة من خلال الدّراسات الإحصائية والاستقصائية والتّي تُعرف بدراسات التعدّدية السّببية

لحوادث المرور، يُجريها خبراء قسم أمن الطرقات بالتنسّيق مع خبراء المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام، تُوّجه للهيئات كل حسب اختصاصه (مصالح الأشغال العمومية، مصالح النقل، مراكز المراقبة التقنّية للمركبات...).

وُيساهم مركز الإعلام والتنسّيق المروري، في ترسيخ إستراتجية قيادة الدّرك الوطني، من خلال خدمات عديدة، تبدأ من تقديم يدّ المساعدة للمواطنين العالقين في الطّرقات، توجيه الوحدات المتدخّلة في الميدان، التدخّل أثناء وقوع الأزمات على امتداد شبكة الطّرقات كارتفاع منسوب المياه، الحرائق، الثلوج...، جمع المعلومات حول انسيابية حركة المرور والاختناقات، تُوجّه مباشرة للمواطنين من خلال قنوات الإعلام المختلفة، ويُسيّر المركز موقع وصفحة التطبيق «طريقي»، يعتمد نظّام الإعلام الجغرافي، ويرصد شبكة الطّرقات الوطنّية وحركة السّير (الطّرق المغلقة، محطات الخدمات ومراكز الراحة... إلخ)، الصفحة موجّهة للجمهور مختصّة في الإعلام المروري، تُقدّم كل ما يرتبط بالسّلامة والأمن المروريين، من إحصائيات حوادث المرور، نصائح وتوجيهات للمواطنين خاصّة مستعملي الطّرق من السائقين، وحملات التوعية الإلكترونية، ويعمل الموقع على توفير المعلومة الصّحيحة، كما يعرف تفاعلا إيجابيا لدى المواطن بفضل فريق محترف يقوم بتسييره على امتداد 24 ساعة طّيلة أيام الأسبوع، كما يُشّير الرائد إلى أهمية مواقع التواصل الاجتماعي في عمليات التوعّية لقربها من المواطن واعتماده شبه الكلّي على ما تُقدّمه من معلومات.

يوصي الرائد بتوحيد جهود الوقاية من حوادث المرور، والعمل المشترك بين المتدخلّين المعنيّين بملف الأمن المروري من خلال مخطّطات عمل موحّدة، واللّجوء إلى خلق آليات جماعية فعّالة لتبادل المعطّيات ولقاءات تشاور دورية، يتّم من خلالها تقييّم الخدمات التّي يُقدّمها الفاعلون للتأكّد من نجاعتها في الميدان، فحادث المرور - كما ذكر - شأن جماعي لا يعني قطاعا واحدا، ويُشّيد من جهة أخرى بخطوة إدراج دروس التربية المرّورية في المقرّرات الدّراسية للأطوار الأولى، ويؤكد على ضرورة استغلال التكنولوجيا الحديثة في الإستراتجية الوطنية للوقاية من حوادث المرور، نظرا لما تحقّقه من نتائج بمواكبتها للتغييّرات كالمراقبة الإلكترونية لشبكة الطرقات، ويدعوإلى ضرورة التسّريع بالعمل بنظام رخصة السّياقة بالتنقّيط وإنجاز البطاقية الوطنية لرخصة السّياقة وتسّجيل المركبات، وضرورة مراقبة وتحديد سرعة حافلات النقل الجماعي وشاحنات نقل البضائع من خلال أجهزة القياس الإلكترونية، وتحسّين شبكة الطرقات بازدواجيتها وتهيئتها بالحواجز على الحواف وتزويدها بالإشارات المناسبة بالمعايّير المعمول بها، بالإضافة إلى مراجعة دفاتر الشروط الخاصّة بعمليات استيراد المركبات وقطع الغيار ومطابقتها لمعايير السّلامة، وتحيّين المنظومة التشريعية والقانونية في مجال النقل البّري لتُواكب التغّيير الحاصل في المجتمع وتكيّيفها مع مجموع المخالفات المرتكبة، هذا من جملة أهمّ التدابير التي تدعوإليها مصالح الدرك الوطني، بالإضافة إلى العمل اليومي للوحدات في الميدان والتّي تعمل بمرونة في التوعية والتحسيس، والتطبيق الصارم لقانون المرور ومعاقبة المخالفين.

تُعدّ المديرية العّامة للأمن الوطني أهمّ شركاء الأمن المروري، بحكم المّهام المناطة بمصالح الأمن العمومي في مجال الحدّ من ظاهرة حوادث المرور والعنف في الطرقات، والتّي ترتكز أساسا على أهم جانبين (الوّقاية والرّدع)، وتعدّ أيضا أهم الفاعلين أيضا باللّجنة القطاعية المشتركة بالمندوبية الوطنية للأمن عبر الطّرق، المكلّفة بإعداد السّياسة الوطنية للوقاية من حوادث المرور، من خلال مشاركة مصالحها المعنية بالأمن المروري في إعداد الإستراتجيات المختلفة لمجابهة الظاهرة بالمقترحات والتدابير، بالإضافة إلى المجهودات المبذولة ميدانيا، والسّعي الدائم لتحيين الترسانة القانونية والتشريعية لمواكبة التغيّيرات، مع العمل على إرساء الثقافة المرورية بالمؤسسات التربوية، وهوالأمر الذّي تبناه الأمن الوطني، وتمخّض عنه إدراج مواضيع في مادة التربية

المرورية بالمقرّرات الدّراسية، متوّجا بذلك سنوات من العمل التوعوّي الجواري على مستويات مختلفة، خاصة مؤسسات التربية والتعليم، والتّي بلغ عددها خلال ثمانية أشهر الأولى 1814 عملية، ومن خلال حظائر التربية المرورية بما عدده 421 عملية، وأنجزت مصالح الأمن ما عدده 507611 نشاط توعوّي وتحسيسي اتجاه مستعملي الطّريق من خلال تقديم جملة من الدروس النظرية والتطبّيقية في التربية المرورية وعن التغطّية والتواجد الميداني بلغ عدد دوريات مصالح الأمن الراجلة 993169 خلال نفس الفترة دورية لسنة 2023، والدوريات الراكبة ما عدده 1471772 دورية، وقامت 10652 عملية مراقبة أنجزتها أطقم الرادار، والجدير بالذكر أن تواجد الوحدات الميداني والتغطية الأمنية للعديد من محاور الطرقات، في إرتفاع مستمر تؤكده مضاعفة عدد الدوريات، التي لا تعمل على الردع وفرض هيبة رجل الشرطة فقط، بل لإحترام القانون والالتزام بتدابير السّلامة المرورية.

في إطار تطبيق قانون المرور تتمتع مصالح الأمن الوطني بصلاحيات واسعة في مجال الزجر (الجنح والمخالفات)، إذ أحصت 53786 جنحة مرور، والملاحظ ارتفاعها عن نفس الفترة بنسبة 36 % عن سنة 2022، وعن مخالفات التنسيق والتّي تسجلها غالبا وسائل النقل الجماعي وسّيارات الأجرة، سجّلت 19130 مخالفة بارتفاع في حصيلة نشاط قدّر بـ 75 %، كما حجزت مصالح الأمن بالحظائر ما عدده 15637 مركبة، بنسبة إرتفاع 10 %، وأوقفت 74830 مركبة لترتفع بنسبة 17 % عن السنة الماضية، كما منحت مصالح الأمن 998852 غرامة جزافية، مُسجّلة بذلك ارتفاع بنسبة 31 %، وفي قراءة تحليلية للأرقام والإحصائيات المسجّلة في مجال تدخّل مصالح الأمن المروري يتضّح أنّ عاملا الردع والجزر من العوامل التي تُعنى بمحاربة إرتفاع حوادث المرور.

يُرجع العميد الأوّل رشيد غزلي نائب مدير الأمن المروري، الأسباب الرئيسية لحوادث المرور الجسمانية، حسب الإحصاءات، إلى عدم إحترام قانون المرور، إذ سجلت مصالحه 11282 حادث مرور تسبّب فيه الإنسان خلال نفس الفترة، بالإضافة إلى 147 حادث مرتبط بالمركبة ذاتها، في حين بلغ عدد الحوادث المرتبطة بالمحيط 97 حادث، أما عن عدد حوادث المرور الإجمالي فقد بلغ 11526 حادث، تسبّب في 13979 جريح و470 قتيل، ويُشير إلى أنّ الحلّ الأمثل للمخالفين في الكثير من الحالات هوالرّدع، إلاّ أنّ مصالح الأمن لا تلغي الأهمية البالغة للتدابير الوقائية وعمليات التوعّية المرورية، إذ تطمح مصالحه دائما إلى تحقيق أهداف الوقاية في الحدّ من حوادث المرور وتحقيق المعادلة القائمة بين إحترام قانون المرور في غياب قوات الشرطة، وما إدراج مادة التربية المرورية -التّي سّعت إليها مصالح الأمن - إلاّ تحقيق لمعادلة تنشئة جيل يحترم قانون المرور ويملك ثقافة مرورية.

وعن توحيد جهود محاربة إرتفاع حوادث المرور، تحدّث نائب مدير الأمن المروري عن أهمية العمل التشاركي بين مختلف المتدخلين في ميدان الأمن المروري، إذ تعد مصالح الأمن المروري شريك فعال لمصالح الحماية المدنية والدرك الوطني وكل فعاليات المجتمع المدني والجمعيات الناشطة في مجال السّلامة المرورية، وكذا وسائل الإعلام المختلفة، وتحظى مصالح الأمن بالتمثيل لدى جميع الدوائر الوزارية في إطار مشاريع إثراء القوانين والمراسيم المقترحة في مجال الأمن المروري من خلال الاقتراحات المختلفة في الجانبين التشريعي والعملياتي والمشاركة في اللّقاءات، الأيام الدراسية، والأبواب المفتوحة التي تهتّم بالأمن والسّلامة المروريين، خاصة بإعطاء النظرة الشرطية في إطار السّياسة الوطنية لمكافحة حوادث السّير وتسهر

على الملف إطارات الأمن الوطني – المختصون في المجال- من ذوي الكفاءة العالية، الدراية القانونية والتجربة العملياتية.

ويُشيد العميد الأوّل بالإنجازات التّي حقّقتها المدّيرية العامة للأمن الوطني في مجال الأمن المروري ومجموع الآليات التقنية، ويعدّ نظام الوقاية والأمن المروري (SPSR) من أهمها، حيث تمكّن هذه المنصة الرقمية مصالح الأمن المروري من تجميع كل المعطيات والإحصائيات الخاصة بحوادث المرور للقراءة والتحليل بصفة آنية ودقيقة، بالإضافة إلى الدّور الذّي تلعبه الوحدة الجوّية التابعة للأمن الوطني في التدخّل والدّعم التقنّي للدوريات والفرق المتدخلة، والتغطية الواسعة عن طريق كاميرات المراقبة، بالإضافة إلى فرق الأمن المروري (BSR)، وهي دوريات أعوان الشرطة في سّيارات مدنية المختصّة في متابعة المخالفات الخطيرة عبر الطرق، كما تُتابع مصالح الأمن الوطني في إطار حملاتها التوعوية المختلفة عملها الميداني، حيث أفاد أنّ مصالح الأمن تواصل حملتها الخاصة بحوادث الدّراجات النارية- التّي اعتبرها ظاهرة تسترعي الاهتمام -، وتعمل على تطبيق القانون في إطار القّرارات الولائية المتعلّقة بتنظّيم سّيرها وفي تورّط سائقيها في مخالفات وحوادث المرور.

تسعى المديرية العّامة الحّماية المدنّية إلى تعزّيز قدراتها الوقائية والعملياتية، من خلال رفع الوعي لدى المواطن راجلا كان أوسائقا، في إطار إستراتجيتها لتصدّي مصالحها لظاهرة حوادث المرور والتقلّيل من آثارها من جهة، والتكفّل الأفضل بالضحايا من جهة أخرى، فمنذ بداية سنة 2023 إلى غاية شهر سبتمبر، وفي تصريحات الرائد نسيم إسلام برناوي، المدير الفرعي للإحصائيات والإعلام، أحصت الوحدات 88518 تدخلا، في 47862 حادث مرور على مستوى الوطن،

أدى إلى مقتل 1457 ضحية في مكان الحادث و60310 مصاب، تكفلت بهم الفرق المتدخّلة بتقديم الإسعافات الأولية قبل تحويلهم إلى المراكز الإستشفائية.

في حين سجلت سنة 2022، ما عدده 110242 تدخل على اثر 59766 حادث سير مما تسبب في جروح لـ 73523 شخص، كما بلغ عدد الوفيات 1859 أي ما معدله 5 وفيات يوميا، بمعدل 3 % زيادة على سنة 2021 من جانب عدد الحوادث و21 % فيما يخص عدد الوفيات و15 % عدد الجرحى.

اعتمدت المدّيرية العّامة للحماية المدنية في وضع إستراتجيتها على محاور هامّة ترتكّز على مجال دراسة الأخطار، وعلى متابعة مصالح الوّقاية بالحماية المدنّية مركزيا وعلى مستوى المدّيريات إحترام تدابير ومقاييس الوقاية وقواعد الأمن المطبّقة في الأنفاق ومخطّطات التدخّل ضّد الحرّيق، كما تعمل على توفير تكوين نوعّي متخصّص في مجال تطبّيق تقنّيات أنظمة الأمن في المنشآت الخاصّة بالطّرق، وترتكز على عمليّات التوعّية والتحسّيس حول السّلامة المرورية من خلال العمل الجواري بمؤسسات التربية والتعلّيم، التكوّين، المساجد...، وحملت شعار (أعرف مسارك الآمن من بيتك إلى مدرستك)، وعلى مجموع القوافل التوعوّية التّي تجوب ربوع الوطن، الأبواب المفتّوحة، والمعارض المختلّفة بالتنسّيق مع باقي المتدخلّين والفاعلين في مجال السّلامة والأمن المروريين، من هيئات وجمعيات، بالإضافة إلى اللّجوء إلى تكنولوجيا المعلومات من خلال رسائل نصّية عبر المحمول، وكذا وسائط التواصل الاجتماعي وفيديوهات الإشهار والبرامج الإذاعية والتلفزية اليومية، لزيادة الحسّ بالمسؤولية لدى المواطنين من فئة السائقين بإعتبارها المعني الأوّل بحوادث المرور خاصة في الظروف الاستثنائية (التقلبّات الجوّية، الزوابع الرملية ...إلخ)، وفي هذا تُحصي المديرية الفرعية للإحصائيات والإعلام سنة 2023، ماعدده 1150 عملية إعلامية عبر وسائل الإعلام و1954 عملية على

مستوى المساجد، بالإضافة 3460 عملية عبر المدارس.

وتُعدّ عملية التّكوين من بين الركائز التّي تعمل المديرية العّامة منذ سنة 2010 على ترسيمها، من خلال تكوين أكبر عدد من المواطنين في مجال الإسعافات الأولية والوقاية من مختلف الأخطار، الأمر الذّي بات له فاعلية خلال عمليات التدخّل في حوادث المرور، لأنه سمح لهذه الفئة من اكتساب أوّليات الإسعاف كالإبلاغ عن الحوادث، المسّاهمة في تكيّيف الضحايا بالطّرق السّليمة في إنتظار النجدات والتقلّيل من مضاعفات الإصابات، إذ تمّ تكوين 107 637 مسعف، وفي مجال التدخّل والإسعاف الميداني، تَعدُّ المديرية العّامة للحماية المدنية 19 مركزا عملياتي للإسعاف في الطرق، تنتشر عبر 13 ولاية (باتنة، بجاية، تلمسان، تيزي وزو، الجزائر، سطيف، المسيلة، معسكر، وهران، برج بوعريريج، ميلة، عين الدفلى، غليزان)، أقيمت اعتمادا على إحصائيات حوادث المرور للخمس سنوات الأخيرة، في إنتظار برنامج لإنشاء 130 مركزا للإسعاف في الطرق على ثلاث مراحل خلال سنوات 2026/2025/2024 بعدد (30/50/50) مركزا على التوالي، تمتدّ على طول المحاور التّي تُسجّل أخطر حوادث المرور، كما وضعت المديرية العّامة حيّز الخدمة 151 دراجة نارية للتدخّل السّريع في إسعاف الطّرق عبر ولايات الوطن.

تهدف السّياسة الوطنّية للوقاية من حوادث المرور إلى التقلّيل من الوفيات والإصابات الخطّيرة في ظلّ تزايد عدد المركبات من خلال تشخّيص الأسباب، واتخاذ التّدابير اللاّزمة وفق سّياسة وقائية فعّالة واعتماد الأسّاليب العلمية وإشراك كل القّطاعات والهيئات المعنّية دون إقصاء، بتنسّيق أعمالها وتسخّير الإمكانات المّادية والموارد البشرّية الضرورية ■

حصيلة حوادث المرور خلال الأشهر التسعة الأولى لسنة 2023

حسب المندوبية الوطنية للأمن في الطرق

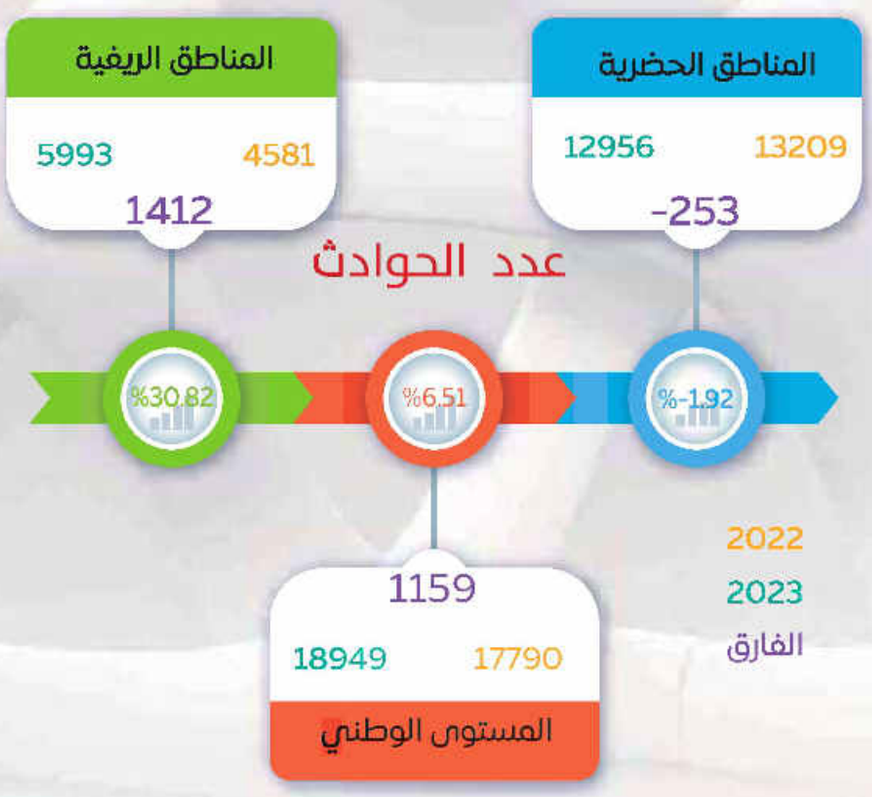

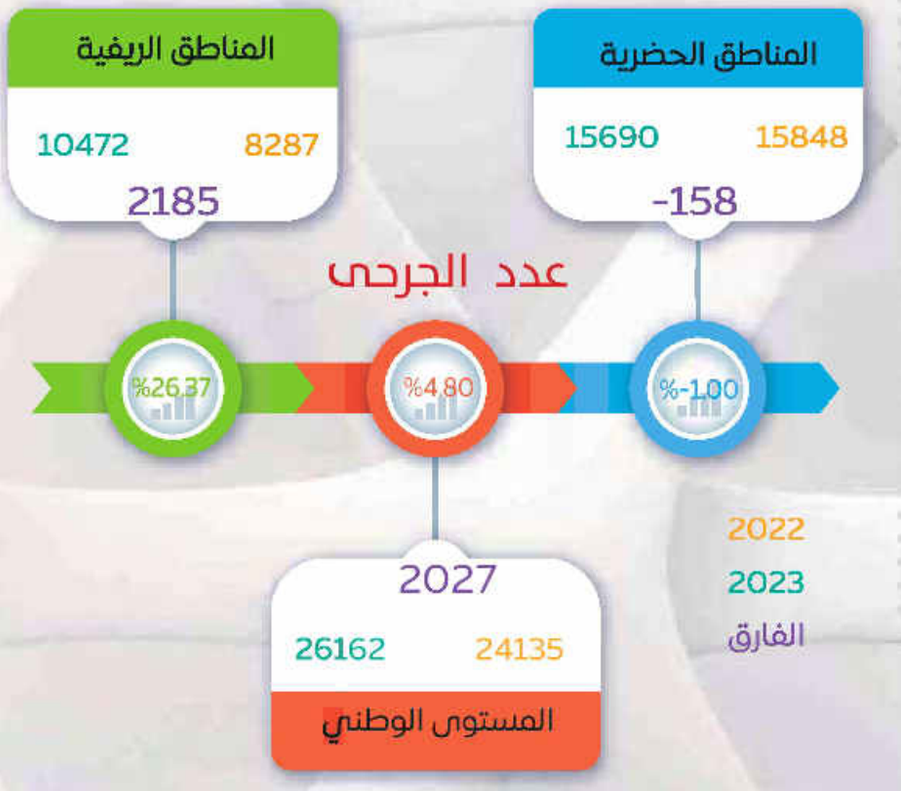
المناطق الريفية
10472
8287
2185
المناطق الحضرية
15690
15848
-158
عدد الجرحى
%26.37
%4.80
%-1.00
2022
2023
الفارق
2027
26162
24135
المستوى الوطني

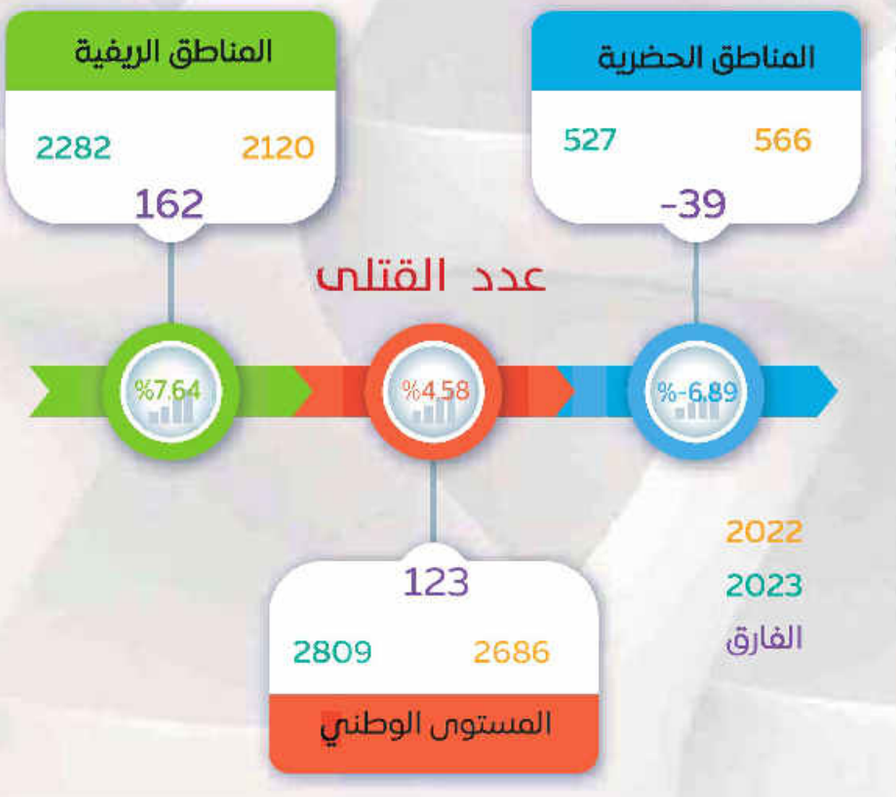
المناطق الريفية
2282
2120
162
المناطق الحضرية
527
566
-39
عدد القتلى
%7.64
%4.58
%-6.89
2022
2023
الفارق
123
2809
2686
المستوى الوطني

ترتيب الولايات حسب عدد حوادث المرور و ضحاياها خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة 2023

	عدد الحوادث		عدد القتلى		عدد الجرحى
الجزائر	783	سطيف	112	وهران	1016
وهران	754	تمنغاست	102	المسيلة	947
شلف	705	الجزائر	102	تلمسان	930
تلمسان	656	وهران	93	الجزائر	905
المسيلة	612	باتنة	92	شلف	904
باتنة	602	البويرة	92	سكيكدة	861
سكيكدة	574	الجلفة	92	قسنطينة	857
قسنطينة	561	قسنطينة	85	باتنة	801
المدية	532	تبسة	81	تيبازة	772
عين الدفلة	532	تلمسان	80	عين الدفلة	757
غليزان	528	المسيلة	79	البويرة	730
مستغانم	514	شلف	78	تبسة	730
جيجل	511	عين الدفلة	78	ميلة	698
تيبازة	496	المدية	68	المدية	694
سطيف	494	برج بوعريريج	64	برج بوعريريج	685
ميلة	474	البليدة	61	سطيف	684
تبسة	472	بومرداس	61	مستغانم	654
البويرة	463	أم البواقي	58	جيجل	648
قالمة	462	الوادي	58	قالمة	644
عنابة	452	بسكرة	55	غليزان	608
بسكرة	449	سيدي بلعباس	53	عنابة	578
برج بوعريريج	442	ميلة	52	معسكر	555
معسكر	423	غليزان	51	بسكرة	538
تزي وزو	402	قالمة	50	بجاية	521
الجلفة	402	معسكر	50	تزي وزو	518
بجاية	357	تيبازة	50	الجلفة	512
البليدة	351	سكيكدة	49	سيدي بلعباس	498
سيدي بلعباس	350	مستغانم	49	البليدة	478
بومرداس	326	بجاية	48	عين تموشنت	423
عين تموشنت	312	الأغواط	45	بومرداس	422

ترتيب الولايات حسب عدد حوادث المرور و ضحاياها خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة 2023

	عدد الحوادث		عدد القتلى		عدد الجرحى
الأغواط	274	خنشلة	45	أم البواقي	361
أم البواقي	243	تيارت	44	سوق اهراس	337
سوق اهراس	230	جيجل	44	الأغواط	336
سعيدة	228	عنابة	41	خنشلة	305
ورقلة	221	ورقلة	40	الوادي	302
تيارت	220	نعامة	36	ورقلة	297
الوادي	215	تزي وزو	34	سعيدة	279
خنشلة	210	اليزي	34	غرداية	272
توقورت	193	توقورت	34	توقورت	269
تيسمسيلت	184	غرداية	32	نعامة	260
بشار	179	البيض	28	الطارف	251
غرداية	175	أولاد جلال	25	البيض	247
نعامة	170	ان قزام	24	تيسمسيلت	246
البيض	167	أدرار	23	تيارت	239
تمنغاست	159	سوق اهراس	23	تمنغاست	238
الطارف	156	المغير	23	بشار	226
أدرار	123	بشار	22	أدرار	186
أولاد جلال	118	عين تموشنت	21	اليزي	145
اليزي	83	الطارف	20	ولاد جلال	144
المغير	83	برج باجي مختار	20	المغير	114
ان قزام	62	المنيعة	20	تيندوف	112
تيميمون	61	سعيدة	18	المنيعة	83
تيندوف	54	تيميمون	18	ان قزام	82
المنيعة	53	جنات	15	تيميمون	80
برج باجي مختار	27	تيندوف	13	ان صالح	54
ان صالح	27	ان صالح	11	بني عباس	50
جنات	23	تيسمسيلت	8	جنات	42
بني عباس	20	بني عباس	5	برج باجي مختار	37
المجموع	18949		2809	8349	26162

دراسة تحليلية لإحصائيات حوادث الغرق

يُعدّ فصل الصيف ملاذ العائلات الجزائرية لقضاء العطلة والبحث عن الراحة والاستجمام بالشواطئ، إلاّ أن الصّيف في الجزائر صار مسرحا للكثير من حوادث الغرق المميتة التّي تُسّجلها مصالح الحماية المدنية، أين لقي 289 شخصا حتفهم غرقا في الشواطئ والمجمعات المائية، البرك، الأودية، المسابح والسّدود، وهي حوادث كان بالإمكان تجنّبها من خلال إحترام تدابير الوقاية البسيطة، فمعظم حالات الوفاة المسّجلة سببها عدم امتثال المصطافين لإجراءات السّلامة من أخطار البحر، واعتمادا على المعطيات والإحصائيات، تمّت دراسة الظاهرة من خلال عدد تدخّلات الجهاز الأمني لحراسة الشواطئ، وتدخلات الوحدات في حوادث الغرق بالمسّطحات المائية، مكنّت من رصد وتحليلها من خلال مجموع العوامل المختلفة (معدل الوفيات حسب السّن والجنس، التوزيع حسب الولايات لتحديد المناطق الأكثر تعرضا للظاهرة)، وسخّرت مصالح الحماية المدنية خلال موسم صيف 2023، لتأمين وحراسة 437 شاطئا مرخصا للسّباحة ،كلّ الإمكانيات المادية والبشرية، منذ بداية شهر جوان إلى نهاية شهر سبتمبر، بوضع أجهزة أمنية على مستوى 14 ولاية سّاحلية، يضّم في تشكيلته 1318 عون حماية مدنية، منهم 367 غطاس و8890 عون موسمي مزودّين بعتاد تدخل للإنقاذ والإسعاف البحري.

تشير حصيلة جهاز حملة حراسة الشواطئ لموسم الاصطياف 2023، إلى تسجيل 74869 تدخل، سمح بإنقاذ 48915 شخصا من الغرق، وتقديم الإسعافات الأولية لما عدده 19876 مصاب بالشواطئ، وإجلاء 5857 آخرين إلى المستشفيات والمراكز الصّحية، و تسجيل 214 حالة وفاة غرقا بالشواطئ المسموحة والممنوعة للسّباحة بصفة عامّة.

من خلال قراءتنا للمنحنى البياني لعدد التدخلات المسّجلة خلال الأشهر الأربعة للموسم (جوان، جويلية، أوت، سبتمبر)، سّجل فيها الجهاز الأمني لحراسة الشواطئ العدد الأكبر من التدخّلات في شهر جويلية (33 373 تدخل)، حيث تُمثل 44.57% مقارنة ببقية الأشهر.

يُوضح الرسم البياني المستخلّص من الإحصائيات المسجّلة عبر الشواطئ معدّل الأشخاص المنقذين من خطر غرق وشيك، والذي بلغ 65.33%من عدد التدخلات الإجمالي (74 869 تدخل)، متبوعا بنسبة 6.54 2 % للأشخاص الذّين تم إسعافهم بعين المكان، بالرغم من أن نسبة الوفيات تمثل 0.28 % من عدد التدخلات الإجمالي، إلاّ أنّ 214 حالة وفاة رقم مخيف.

وتتصدّر ولاية مستغانم قائمة الولايات من حيث عدد الوفيات، إذ سجّلت 39 غريق، تليها بجاية، مسجلة 26 غريقا، ثم ولايتي الجزائر العاصمة و سكيكدة بتسجيل 21 حالة وفاة في كل منهما.

كمّا سجلت مصالح الحماية المدنية ما عدده 111 وفاة بالشواطئ الممنوعة للسّباحة، وهو ما يُمثل نسبة 51.86% من عدد الوفيات.

وفي الشواطئ المحروسة سجّلت 103 وفاة، تشكل نسبة 36.89% من نسبة المتوفين خارج أوقات الحراسة.

وبلغ عدد الوفيات أثناء أوقات الحراسة 64 غريقا، يمثلون نسبة 35.93% خلال السّباحة الممنوعة (راية حمراء)، و31.3 % عند السّباحة الخطيرة (راية برتقالية).

وجب التأكيد على فعالية الجهاز الأمني لحراسة الشواطىء، بالنظر لعدد المنقذين من خطر الغرق الحقيقي والذّي يُمثل نسبة 99.87% من مجموع التدخلات أثناء أوقات الحراسة.

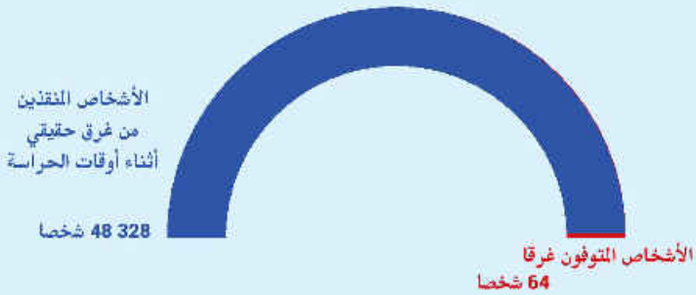

وتظهّر الأشكال البيانية أنّ نسبة 63.6 % من الأشخاص المتوفين بالشواطئ ينحدرون من الولايات الداخلية للوطن.

كمّا تُبين الإحصائيات أن عدد الوفيات من جنس ذكر يُمثل نسبة 93.36% وتمثّل 6.64 % نسبة الوفيات عند الإناث.
وفي عامل السّن، شهدت الفئة العمرية ما بين 19 و30 سنة، ارتفاعا في عدد وفيات الغرق بالشواطئ بنسبة 41.6 %.

وتسبّبت المركبات المائية في إصابة 7 أشخاص ،دون أن تسّجل مصالح الحماية المدنية أي وفاة خلال صيف 2023، والشكل أدناه يمثل عدد حوادث المركبات ما بين 2017 - 2023.

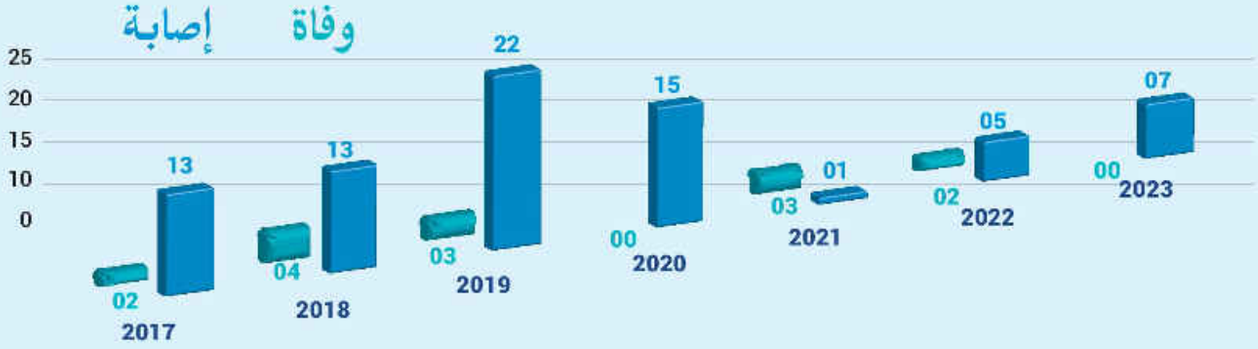

وإجمالا سجّلت مصالح الحماية المدنية سنة 2023، انخفاضا في عدد تدخلات بنسبة 8.98 %، مقارنة بموسم اصطياف 2022، هذا الانخفاض في عدد التدخلات، لا يعكس عدد الوفيات المسجّل خلال هذا الموسم والذّي سجّل ارتفاعا بنسبة 5.94 %، إذ سُجّل في عدد الأشخاص المتوفين بالشواطئ خارج أوقات الحراسة بنسبة 18.75 %، وفي عدد الأشخاص الذين توفوا أثناء السّباحة المنوعة (راية حمراء) بنسبة 9.52 %، في حين سجل انخفاض عدد الوفيات أثناء السّباحة الخطرة (راية برتقالية) بنسبة 14.89 %.

وبالمسطّحات المائية سجّلت وحدات الحماية المدنية خلال الصائفة التي عرفت إرتفاعا غير عادي لدرجات الحرارة، وفاة 75 شخصا بالبرك، الأحواض، المسابح، الأودية والسّدود، وهذا ما يوضحه الشكل البياني :

وعرفت البرك المائية النسبة الأكبر من عدد الوفيات مشكلة بذلك 37 % من إجمالي عدد الوفيات في المسطّحات المائية. وسجّل أكبر عدد في الوفيات بميلة، وأم البواقي.

وتشكّل نسبة 48.3 % من وفيات المسطحات المائية فئة المراهقين بين سن 11 و18 سنة، نسبة 97.33 % هم ذكور.

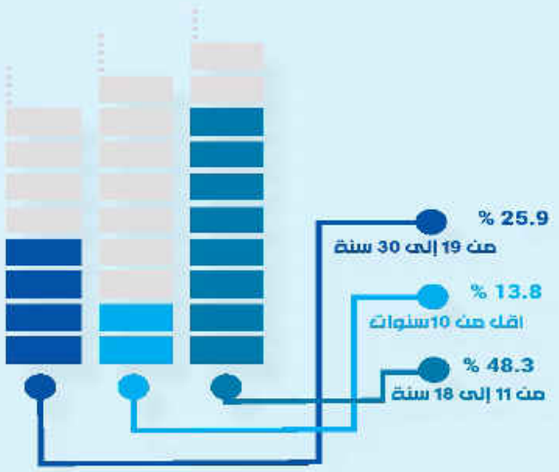

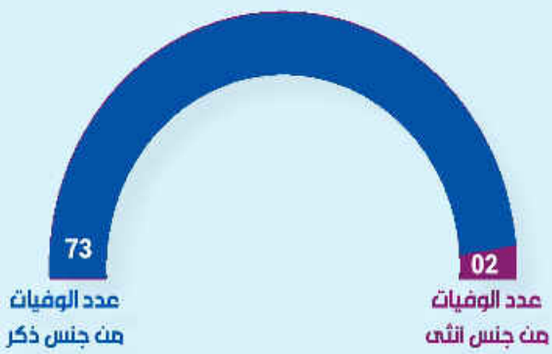

عدد الوفيات في حوادث الغرق بالمسطحات المائية لسنة 2023 انخفضت بنسبة 6.25 % مقارنة بسنة 2022.

أحصت وحدات الحماية المدنية على مستوى الشواطئ المرخصة والشواطئ الصخرية الممنوعة للسّباحة 703 وفاة منذ سنة 2017 حتى سنة 2023، والأكيد أنّ تهور بعض الشباب و المراهقين والمغامرة أثناء السّباحة بالأماكن الصخرية الخطرة والمحظورة، ولجوء البعض إلى السّباحة في المسطحات المائية في المناطق الداخلية، هو السبب الرئيسي في إرتفاع حصيلة الوفيات في كل مرة، وموضوعا يُسيل الحبر ويُقلق المختصين، وفي هذا تسعى المديرية العامة لحماية المدنية إلى مضاعفة عدد الأعوان الموسميين للمسّاهمة في تدعيم الجهاز الأمني لحراسة الشواطئ، وتعزيز التوعية بخطر الغرق لدى مرتادي الشواطئ ومرتادي المسّطحات المائية بالمدن الداخلية ■

سلوك المخاطرة ودوافعه عند الشباب

سلوك المخاطرة من المتغيّرات النفسّية، التّي أصبح من الضّروري تسليط الضوء عليها، خاصة وأنّه صار شائعا لدى فئة عريضة من الشّباب، بالتطرّق في البداية إلى تعريفه الأكاديمي في علم النفس والذّي يُعرّفه على أنّه «ممارسة الأداء دون ضمان النتائج الآمنة، بمعنى إقدام الشّخص على الفعل دون التأكّد من أمان ما يُقدِم عليه، والمخاطرة بالإجمال مجازفة، واستغراق في ممارسة الأعمال الخطرة، أي الفعل الإرادي الذّي يُقدّم عليه الشّخص بالرغم من علمه واطلاعه المسبق على أنّ نتائجه السّلبية، فالشخص هنا يُقدم على الخطر مع علمه بنتائجه الخطيرة»، كما يُعرّفه بعض الباحثين على أنّه «سلوك مندفع غير واضح النتائج، أي أنّ الشّخص يتوقع الفشل لكّنه يُقدم على الفعل بالرغم من ذلك، ويتسّم المخاطر بالشخصّية القويّة و القدرة على اتخاذ القرار، وعدم الشّك في قدرته على إنجاز الفعل، المخاطر لا يعرف الخوف (تجاوز السّائق في منعرج خطير رغم علمه بأنّه قد يواجه سّيارة قادمة في الجهة المقابلة من المنعطف، إذن يتوقع الخطر، ويتوقع حدوث حادث مرور عواقبه وخيمة، إلا أنّه يقدم عليه)، هذا السّائق لا يعرف الخوف، يتسّم بقوة الشّخصية ويتمتّع بسرعة اتّخاذ القرار.

يُمكن تميّيز ثلاث أصناف لسلوك المخاطرة، وهي سلوك المخاطرة الذّي يتجنّب فيه الشّخص المخاطرة، فهو غير مخاطر تماما، سلوك المخاطرة الجزئي، أين يمتلك الشّخص مخاطرة جزئية، وهو شخص لا يخاطر وحده، بل رفقة مجموعة من الأشخاص (كأن يسبح الشّخص مع شلّة رفاقه في مكان ممنوع وخطر)، ومخاطرة كلّية وهو أن يقوم الشّخص بسلوك مخاطرة بمفرده دون مساعدة الآخرين.

في هذا الموضوع، حاولنا تنوير القارئ بمدى خطورة، ومسّاهمة سلوك المخاطرة في الحوادث اليوميّة المختلفة الناجمة عن السّلوكات البشرية(حوادث المرور، حوادث الغرق، الحوادث المنزلية...)، من خلال الحوار الذّي أجريناه رفقة الأستاذ الدكتور سنوسي زموري أستاذ علم النفس بجامعة المدّية، والنفسانيين العّياديين للحماية المدنية.

يُعرِّف النفسّاني العّيادي بمدّيرية الحماية المدنية لولاية المدّية رضوان قوجيل، سلوك المخاطرة على أنّه رغبة الشّخص في القّيام بأفعال تتجاوز الاعتيادي والمألوف، وهي ثلاثة أنواع من حيث الخصائص التّي يتميّز بها الإنسان المعتاد على المخاطرة، أولاها البحث عن الإثارة إذ يُعدّ المخاطر شخصا يبحث عن الإثارة، وهي حسب المختصّين مشروعة، والخاصية الثّانية هي الطّموح، الذّي يُعرَف على أنّه الرغبة الجامحة في الوصول إلى الهدف المنشود دون النظر إلى نتائجه، سلبية كانت أو إيجابية، والطموح أيضا أمر مشروع، أمّا الاندفاع، وهو الخاصية الثالثة - وهنا يكمن المشكل- يدّل على السّلوك غير الناضج للشّخص (المراهق) الذّي لا يكترث عادة للعواقب المترتّبة عن أفعاله، وكلّما زادت شدّة هذه الخصائص، صارت

السّلوكات مَرضية، وسببا في حوادث خطيرة كحوادث المرور وحوادث الغرق.

و يرتبط مفهوم المخاطرة في مجال علم النفس، بمتغيّرات أخرى أهمّها التفكير اللامنطقي، والتفاؤل غير الواقعي المنتشر في وسط المجتمع الجزائري، كأن تُوصي الأم ولدها مثلا، بعدم الإفراط في السّرعة عند القيادة ليخبرها بالاطمئنان وسّيطرته على الأمور، وهو إفراط زائد في الثّقة وعدم اكتراث بباقي المتغيّرات (البيئة الخارجية، الحالة النفسية للسّواق الآخرين، حالة الطقس، حالة الطريق...)، يُضاف إليها عامل الألفة، وهو في رأي الدكتور متغيّر مهّم ويضرب مثالا بعون الحماية المدنية الذّي يألَفُ الخطر ويتعوّد عليه بعد قضاء زمن بمكان الكارثة.

يُشير النّفساني العّيادي بمديرية الحماية المدنية لولاية المدنية عقبة العمري، إلى ارتباط سلوك المخاطرة بالمراهقة، لكونها مرحلة عدم نضج كامل، فالمراهق مع امتلاكه خاصية الاندفاعية عادّة ما يسعى إلى حبّ البروز ولَفت الانتباه، حيث تشير الإحصائيات إلى أنّ سلوك المخاطرة هو أكثر انتشارا لدى الفئات الشّابة التي تنحصر في فئة عمرية بين 12 و24 سنة، وهي مرتبطة بعامل الاندفاعية، ويضرب مثالا بفئة الشّباب التّي تُقدّم على القفز الخطير من أعلى الشواطئ الصخرّية، إذ يتميّز المخاطر بعامل الاندفاعية، يبحث عن الإثارة، ويمتلك الطموح الذّي يدفعه إلى فعل ذلك، كرغبة الشخص في أن يكون غطّاسا أو فردا في القّوات الخاصّة، أو الرغبة في الحصول على الشّهرة وعدد هام من المشاهدة عبر مواقع التّواصل الاجتماعي، ويُضيف المختص أنّه يُمكن لسلوك المخاطرة، أن يظهر لدى بعض أعوان الحماية المدنية بهدف إنقاذ الأرواح كأن يستعمل العون السّائق السّرعة المفرطة للوصول بالضّحية إلى المستشفى، أو أن يتدخّل في مكان وعر، ويرجع ذلك إلى تأثير زيّه النظامي وخصوصّية مهامه والصورة التي يرسمها له المجتمع، التيّ تعدّه فردا مميزا و رجلا خارقا.

ويعود قوجيل إلى أهم المتغيّرات المرتبطة بسلوك المخاطرة والتّي ترتبط بالمجتمع الجزائري في جانبها الروحي، ويذكر أنّ العديد من الدّراسات تربط بين سلوك المخاطرة والذّكاء الرّوحي، حيث توصّلت إلى أنّه كلما زاد الذكاء الروحي انخفض سلوك المخاطرة،وبالنظر إلى ارتباط سلوك المخاطرة بمتغيرات بيولوجية، معرفية أو ذهنية، انفعالية، اجتماعية، ثقافية وروحية، وجب تجنّب المقاربات أحادية التفسير (المقاربات التي تتناول بالدراسة جانب واحد من الجوانب السّابقة)، وتقويم سلوك الفرد، مع ضرورة تبنّي المقاربات الاندماجية المعمول بها حاليّا، والتّي تدعو إلى دراسة الحوادث من جميع الجوانب، فسلوك المخاطرة يمكن أن يرقى إلى «الظاهرة» لشّدة تواتره (التّكرار والانتشار)، وهو الشأن في حوادث المرور، حوادث الغرق، حوادث العمل... الخ، إذ يُمكن دّراسته نفسّيا وبطريقة علمية، كما يستبعد وجهات النّظر التّي ترفض وتستثني الجانب الدّيني بحجة أنّها غير علمية، وهذه وجهة نظر فلسفية قديمة، ويُؤكد مدى ارتباط تعديل وتقويم سلوك الفرد بالجانب الدّيني (فالدّين مجموعة الضّوابط والمعتقدات التّي تضبط سلوك الفرد، وعلم النفس هو علم دراسة السّلوك المكوّن أساسا من الضوابط والمعتقدات)، وعليه لا يمكن دراسة الفرد بعيدا عن معتقداته التّي تضبط سلوكاته، ويؤكد على أهمّية الوازع الدّيني في الدّراسات الحالية في مجتمعاتنا بعيدا عن الفكر المتطرّف.

وحسب زموري، فسلوك المخاطرة تحصيل حاصل لمجموعة من العوامل، فالوازع الدّيني أو المعتقد على اختلاف الدّيانات، هو أحد مكوّنات المعيّار الذّاتي للفرد أو الخلفّية التّي يبني الفرد عليها تفكيره (الدّين، القانون، العرف، العادات ...) وهي كلها خلفيات ذاتية، وللسّلوك معيّارين، معرفي وأدائي كتراجع الفرد مثلا عن التجاوز الخطير، إذا امتلك الوازع الدّيني في تقييمه للسّلوك، بمعنى تفكيره في إلحاق الضّرر بالآخر واقتراف ذنب، و يُشير إلى كيفية تكوّن سلوك المخاطرة، الذّي يرجعه (هارتزل) إلى ثلاث عوامل داخلية أسّاسّية، هي الاتجاه نحو السّلوك (التقيّيم المعرفي للسّلوك)، فإقدام الشّاب على القفز هو شعور بالنشوة، يُحقّقها من خلال لفت انتباه الآخرين، وإفراز هرمون الدوبامين يُحفّز سلوك المخاطرة عند المراهقين، ويبعث على البحث عن الإعجاب،